



PROVISIONAL

A/41/PV.15
8 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد شودري (بنغلاديش)
شم : السيد تركمن (تركيسا)
(نائب الرئيس)

- خطاب فخامة السيد ماركو فينيسيو سيريسو أريغالو رئيس جمهورية غواتيمالا .
 - المناقشة العامة [٩] (تابع)
- ألقى كلمة كل من :

السيد يعقوب خان
السيد ديل فايي (شيلي)
السيد آل خليفة (البحرين)
السيد بري (الصومال)
السيد دالوس (الراس الأخضر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

خطاب فخامة السيد ماركو فينيسيو سيريسو أريغالو رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة هذا

المساء الى كلمة يلقيها رئيس جمهورية غواتيمالا .

اصطحب السيد ماركو فينيسيو سيريسو أريغالو ، رئيس جمهورية غواتيمالا ، الى

قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ان أرحب نيابة عن

الجمعية العامة بفخامة السيد ماركو فينيسيو سيريسو أريغالو ، رئيس جمهورية

غواتيمالا وأن أدعوه الى القاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الرئيس سيريسو أريغالو (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كما جرت

العادة بين ابناء بلدي الغواتيماليين أود أن استهل كلمتي بتقديم نفسي . أنا

فينيسيو سيريسو الممثل الشرعي لشعب غواتيمالا ، سياسي ، أحد ابناء غواتيمالا

البسطاء ، بكل ما في ثقافتنا اللاتينية الاهلية من خصائص .

ونحن نتسم بالهدوء النسبي ودقة الملاحظة . أسوة بأسلافنا أبناء البلد ، وتلك

خصلة تتفق مع بيئتنا الجبلية والمتنوعة الأشكال . نحن حاملون ، وممتحفون بالطبيعة

نتيجة للمعاناة والمصاعب التي لاقيناها في الماضي . إننا نتحلى بالصبر ونعمل بلا

كلل نتيجة لشقتنا السحرية في مستقبل أفضل . اننا نتحمل النقد وداثما على استعداد

لتذليل الصعوبات .

ولكننا حازمون ومقتنعون بالفوز النهائي بفضل حبنا لأرضنا وقناعاتنا

التاريخية . لقد عملنا سنوات طوالا للعشور على سبيل لا يتسم بالعنف ، وتوسيع

القاعدة السياسية حتى يتسنى لشعب غواتيمالا أن ينتخب بحرية حكومة تكون في خدمته ،

حكومة يختارها وتبدأ في بذل مسعى جاد لاقامة مجتمع ديمقراطي متحد قائم على

المشاركة .

ومنذ البداية تصرفنا بأمانة واخلاص مطلقين وتوخينا الموضوعية التامة . وهنا

بدأت المفاجآت التي بدا بعضها غير مفهوم والبعض مشار دهشة بالغة . وجرت محاولة

لاعتيالي لانني تصرفت على النحو الذي ذكرته توا . وجرى العديد من مثل هذه المحاولات ، ولا بد ان اعترف انني لست متأكدًا الى الآن من سبب عدم نجاح أية محاولة من تلك المحاولات ، وربما يعود ذلك الى شيء من التبصر وبعض الحظ ومزيد من الحماية الالهية .

بيد ان ما اشار دهشتي اكثر من أي شيء آخر ، كان افتقار بعض البلدان الديمقراطية الى الثقة في نجاحنا النهائي ، وترتبت على ذلك بطبيعة الحال نتيجة اخرى جعلت الامور اكثر صعوبة من وجهة نظر سياسية وهي اننا لم نجد دعما ملموسا في التماسنا للديمقراطية .

هكذا كان الموقف بحيث اصيب العديد من الاشخاص بالذهول حين تمكنا من النجاح . وبعد ثمانية اشهر لا يزال البعض يصرون على ان هذه كلها مهزلة يكمن في جذورها اتفاق بين هذا السياسي الذي يخاطبكم والذين اتهموا باضطهاد شعب غواتيمالا . انني اتفهم شعور الدهشة هذا . فمن لم يعتد على القوة الداخلية للغواتيماليين لا يدرك مدى قدراتنا . وحتى داخل غواتيمالا لا تزال هناك قطاعات من نخبة صغيرة ترفض التسليم بالتغييرات العميقة التي تجرى .

وبمشيئة الله فإن كل ما يحدث حقيقي . إننا نعيش في عملية حقة لاضفاء الديمقراطية . وللمرة الاولى خلال ٤٢ عاما يكون الرئيس احد السياسيين وهو محام بحكم المهنة وليبرالي وصل الى سدة الرئاسة بدعم الشعب ، ودعم حزب يتألف من الطبقة المتوسطة بالمدن ، وعمال المزارع ، وأهل البلد الاصليين ، دون مساعدة من منظمتي المشاريع الخاصة التقليديين أو من الجيش أو من الولايات المتحدة .

وبطبيعة الحال فإن هذا يبعث على الدهشة ويكاد أن يكون امتثناء على ضوء تاريخنا الحديث لا سيما لان السبيل كان سلميا وغير عنيف . لم تكن ثورة مسلحة بكل كانت تعبئة شعبية على الصعيد الوطني منحت الرئيس الحالي ولاية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلد .

بيد اننا نتساءل عن قام بدور البطولة في هذه القصة الغواتيمالية التي اسردها الان . ان الابطال الحقيقيين لهذه القصة هم شعب غواتيمالا الذي عرف كمهدده دائما كيف يتجاوز توقعات الذين يريدون الحكم عليه في ضوء حقائق اخرى .

ان مجتمعنا منقسم الى فئات تباعد بينها الفوارق الاقتصادية الشديدة وهو ينقسم لاسباب ثقافية وعرقية ، وقد استقطبته الحرب وسياسات المواجهة ، وعانى من الزيف الانتخابي والقمع وفساد جماعات النخبة وعدم كفاءتها ، ومن بين كل الخيارات المتاحة قررت شتى قطاعات مجتمعنا ان تختار العملية الانتخابية واللاعنف والمشاركة كوسائل لتقرير مصيرها . وخلافا لما حدث في مجتمعات مشابهة داخل المنطقة ، اسهم كل قطاع في مولد هذا العزم على إقامة الديمقراطية .

لقد كسب الشعب الحق في ممارسة سيادته ، أما النقاد فقد أخطأوا في حكمهم على قدرات الشعب وقوته واستهانوا بمقدرته على اتخاذ القرارات ، ولكن على الرغم من ذلك اتخذ الشعب قراره وصوّت وهو الآن لا يؤيد حزبا أو شخصا إنما يؤيد عملية ديمقراطية .

لذلك عندما اختار الرئيس اجراء الحوار بين ابناء غواتيمالا كأسلوب للحكم ، فإنه وقف الى جانب الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة ، ولكنه يدرك ان الجيش وقطاعات الاعمال التقليدية متقبل في نهاية المطاف ارادة الشعب .

والتسليم بأن الشعب وليس النخبة الحاكمة هو العنصر الرائد في محاولتنا لتنفيذ الديمقراطية انما هو مقدمة منطقية تبعث على الدهشة ولكنها أساسية لأي تحليل لحالتنا . وعلى الرغم من جميع التنبؤات كان الاهالي الاصليون والاميون والمزارعون والعمال والطبقة الوسطى هم الذين اشتركوا اشتركا واسعا في الانتخابات . وخلافا لتنبؤات المحللين كان الشعب يتمرد بيقظة ضمير واختار التغيير والتزم بالديمقراطية وطرح جانبا الشعور بالاحباط وتغلب على الشعور بالالم إزاء وفاة الناس الاحباء وبدأ في بناء مستقبله .

وقد كانت المشاركة أوسع بين قطاعات ذوي الدخل المتوسطة والدنيا بينما تدنت المشاركة وزادت خيبة الامل بين المجموعات الاقتصادية الاعلى مرتبة . ولكن بصورة عامة ثبت على نحو لا يرقى اليه الشك اننا نريد الديمقراطية : ديمقراطية للاميين والفلاحين وللطبقتين الوسطى والفنية ، وللأثرياء والعسكريين ، ديمقراطية نختارها نحن ، ونأمل ان تحظى باحترام وقبول وتأييد الجميع .

نحن أبناء غواتيمالا سئمنا من المعاناة ونعيش الآن ولدينا أمل . ونعتبر اننا قدمنا نصيبنا من التضحيات وان لنا الحق في مواصلة طريقنا بهدوء وحكمة وبأدنى درجة من التضحية وأدنى درجة من الحقد . ولكن المهمة كبيرة جدا وهي القمة التي أود ان أقصها عليكم .

لقد وجدنا غواتيمالا في حالة مساوية ، وكل المؤشرات الاحصائية سلبية فسي مجالات مثل الجوع والامية والبطالة . ولن اكرر سرد الاحماءات هنا لانني لا أريد هنا

التأكيد على ما نعانيه من محن أو شعور بالأسى بوضعه في قالب من المأسوشية الجماعية . فنحن نعرف الأرقام ، وهي موجودة في ملفاتنا وتبين لنا ما يتعين علينا حله . بيد أن أكثر الأشياء التي نواجهها تعقيدا وصعوبة هو أننا وجدنا مجتمعا بدون مؤسسات ، وأن جميع القطاعات فقدت إيمانها في المؤسسات كوسيلة لتسوية منازعاتها واتخاذ القرارات . لذلك فقد أجبرت المجموعات التي تنتمي إلى فئات ذوي الدخل المتوسطة والدنيا إلى كبح أغلى آمانيها ، كذلك تغفلت الفوضى والفساد في جميع قطاعات النخبة القيادية في المجتمع وأصبحت هذه القطاعات انتهازية .

وكان يمكن لهذه الحالة أن تؤدي بغواتيمالا إلى حرب مفتوحة لا يمكن لاحد أن يتنبأ بعواقبها ، ولكن ذلك لم يحدث . ووجدنا السبيل إلى السلام عن طريق المشاركة الديمقراطية . ومن اللائق هنا أن اعترف أولا ، أن الفئات المتوسطة الدخل والمتدنية الدخل من شعب غواتيمالا ، على الرغم من القمع والمحاولات الرامية إلى تبيد الأمل ، قد استمرت في بحثها الشاق والطويل عن الديمقراطية ونجحت في تهيئة الظروف المناسبة لتوسيع القاعدة السياسية التي كانت البداية لهذه العملية . واعترف أيضا أن القادة السياسيين من مختلف الأحزاب فسروا تفسيراً صحيحاً تطلعات الشعب ورفضوا انتهازية النخبة الحاكمة ورفضوا اليأس الناجم عن القمع . واعترف على وجه الخصوص بأن حزبي ، الحزب الديمقراطي المسيحي الغواتيمالي ، لم يفقد الأمل حتى في أحلك اللحظات وابقى الطريق مفتوحاً أمام النتيجة الناجحة . وقد ضحى ما يزيد على ٣٠٠ من رفاقنا الديمقراطيين بأرواحهم في سبيل التغيير الديمقراطي وضحوا مثالا على المحافظة على الإيمان .

واعترف بأن الجيل الجديد من ضباط الجيش قد صمم في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ على كسر إطار النظام القائم والمساهمة في تهيئة الظروف المؤاتية للقيام بعملية سياسية مع تحاشي الوقوع في أخطاء الحكومات الاستبدادية الأخرى في منطقتنا ، التي قاد تصليبها شعوبها إلى المواجهة الدائمة .

ان الكنيسة الكاثوليكية اذ آثرت مناصرة الفقراء وتأييد السلم والديمقراطية ، ساعدت على الإبقاء على الأمل ، فقد تصرفت بحكمة اذ ساعدت الغثات ذات أدنى الدخل ، في تقرير اختياراتها ، لأنها تتمتع بنفوذ كبير في أوساط هذه الغثات . أما في القطاعات الاقتصادية المعروفة بطابعها التقليدي والمحافظ فكان هناك قادة لديهم القدرة على اشارة الرغبة في مخرج ديمقراطي وفي بدء المناقشة في عملية كان يعتقد انها مرفوضة .

وبالطبع لا بد لي ان اعترف بدور المجموعات الشعبية المُتَظَمَّة والتعاونيات والنقابات . فعلى الرغم من انها كانت من بين الضحايا الرئيسية فإنها اختارت في معظمها المشاركة السلمية ، وكانت مهتمة فقط بإجراء مجتمعات تعددي جديد .

ويتعين علينا الآن إعادة بناء غواتيمالا . ان الحقائق التي سردتها توا تبيين ما الذي يجعلنا نحن ابناء غواتيمالا نقول ان قرار إعادة بناء غواتيمالا من خلال الديمقراطية كان قرارا جماعيا اتخذته الشعب كله ولم يكن من صنع مجموعة ناجحة من الشوريين أو من صنع حزب سياسي واحد . والمهمة تتجاوز الاجل القصير ، وتتجاوز الانتخابات . كما ان هدفنا الاساسي يتمثل في الاستعاضة عن المجتمع الذي وجدناه يعاني من القمع والغرض بمجتمع حر وتعددي ومؤسسي ومنظم ، بغية تحقيق الرفاه للجميع .

وإنني أواجه في بداية عهدي بالحكم مهمة قيادة الجهود لتعمير الوطن ؛ وأول مشكلة تواجه الأمة هي نفاذ صبر بعض القطاعات القيادية في البلاد . ولدينا العديد من الاسئلة التي يتعين الرد عليها . ما هي سرعة التغيير ؟ ومن الذي سيمس التغيير ؟ ولمصلحة من سيكون ؟ وللرد على هذه الاسئلة وغيرها قررنا ان نستخدم سعة خيالنا ؛ لا بد ان نجد ردودنا نحن ، لان النماذج التقليدية اليوم تمر في أزمة .

لقد قررنا اعتماد خطة طويلة الاجل لا تقتصر على مدة رئاستي ، وانا القائد المؤقت للعملية ، لكنني قررت التعاون كأي مواطن آخر مع أي شخص قد ينتخبه الشعب فيما بعد للقيام بهذا المجهود الوطني العظيم لمنفعة الاجيال المقبلة .

اننا نريد مجتمعا منظما تنظيما جيدا ، مجتمعا يقوم على المشاركة ويخدم المصالح الوطنية ، لا مجرد مملحة قطاع بمفرده او مجموعة او نقابة بمفردها . نريد

مجتمعا عاملا ومنظما لخدمة الانسان - رجلا كان أو امرأة ، من الاهالي الاصليين الرجال أو النساء أو الهنود أو من المخلطين - مجتمعا يخلق الظروف المواتية لتحقيق ذاتهم كأفراد .

إننا جادون في تطلعاتنا نحو هذا المجتمع الرائع . وقد صممنا على بنائه ، وقد تغلبنا حتى الآن على جميع العقبات ولا أرى ما يمنعنا من الاستمرار في ذلك مستقبلا . اننا نريد مجتمعا لا يكون فيه ماضيها اساسا للشكوى والنحيب ، اذ اننا سئمنا من ذلك ، أو مدعاة للشعور بالخجل - لانه بالرغم من كل ذلك فهو ماضيها - بل مجتمعا يساعدنا على بناء هويتنا الخاصة بنا ومستقبلنا .

اننا نتطلع الى مجتمع يسود فيه الحق والقانون ويجوز فيه اختلاف الرأي ، وينشأ فيه السلم من ادراك المقدره على استخدام الآلية المؤسسية وليس اللجوء الى القوة لتسوية المنازعات ؛ مجتمع تسخر فيه الموارد الطبيعية والبشرية لتلبية احتياجات الجميع وليس من أجل احتياجات فئة قليلة . و خلاصة القول ، اننا نريد مجتمعا ديمقراطيا لا ينظر اليه بوصفه مجرد اداة للوفاء بالمصالح الضيقة بل نريد مجتمعا يوفر السبيل للتماس الكمال في العلاقات الانسانية .

وعلينا أن نعيد تعريف الديمقراطية . وإننا إذ نقوم بذلك يمكننا أن نرى بوضوح أن رئيس غواتيمالا لم ينتخب ليصرف على الماساة ، ولكنه انتخب ليكون قائدا لشعب يريد أن يكون سيد مصيره .

وقد جئت الى هنا لأعلم الجمعية العامة بأننا بدأنا السير على الطريق الطويل الذي سوف يقضي الى هذا التغيير . ذلك أننا نؤمن بأن تلك التغييرات هي نتيجة لعملية ما وليست بداية لها . ولهذا ، فإننا نجري هذه التغييرات بقوة ، خطوة بخطوة ، ولكن مع التعلي بالحكمة والصبر .

ولا نريد أن نعود القهقري ، ولا نريد نكوما . فإننا إذ نرفض الحاج الذين نفذ صبرهم ، وأولئك الانتهازيين والذين لا يمكنهم التغلب على الآمهم ، نطلب من شعبنا ومن شعوب العالم مساعدتنا على حمل مليبنا - لا من أجل مليبنا ولكن من أجل تمجيد جهودنا للإسهام في ارتقاء الانسانية المضيئة التي تطور نفسها ولا تدمرها .

وإنني أطلب منكم جميعا هنا أن تحيونا لما في مدورنا من آمال وآلا تحكموا علينا على أساس معاناتنا - لأننا ، وأكرر ذلك ، قد دفعنا ثمن معاناتنا في غواتيمالا .

وإدراكا مني للقرار الذي اتخذته شعب غواتيمالا ، اقترحت اسلوب التوصل الى اتفاق لتحديد استراتيجيات التغيير وعملياته . وهذا يعني ، كما قال البروفيسور اريستيديس كالفاني "تحقيق أكبر درجة ممكنة من الاتفاق في اطار الاختلاف" . وهذا يعني العمل على ايجاد نقاط اتفاق شجعنا ، لا تلك النقاط التي تفرق بيننا . كما يعني رفض الانغماسات التقليدية وتعلم العيش سويا وتقبل بعضنا البعض على ما نحن فيه . كما يعني النهوض بطرق تفكير متعددة ومتنوعة .

لقد رأيت منذ البداية معوبة تنفيذ ذلك الاسلوب عندما أمر بعض المشفقين على ان الاتفاق عن طريق الحوار مستحيل - كما لو ان العالم قد رفض رفضا قاطعا امكانيات التوصل الى اتفاق . حقا ، إن التوصل الى اتفاق يتطلب عملا يتسم بالانسانية من جانب القادة ، فعليهم أن يعترفوا بأنهم لا يحتكرون الحقيقة المطلقة ، كما يتطلب التخلي

عن الانتهازية القائمة واحلال القيم التاريخية والداثمة محلها . وتقتضينا الشجاعة الا نتوقع اعترافا فوريا ولكن أن ننتظر حكم التاريخ . وباختصار ، إن ما هو مطلوب هو احساس بالقوة والاعتناع بالافكار الذاتية للمرء دون الخوف من مجابهة افكار الاخرين . ويبين لنا التاريخ دائما أن المنطق لا يقف وحده على جانب واحد ، وأن الكائنات البشرية لا تريد دائما أن تستوعب دروس التاريخ .

وإنني مقتنع شخصيا بأن زعماءنا الوطنيين سوف يتمكنون من حل هذا المأزق توخيا للمصالح الطويلة الامد لا من أجل الغرض القصيرة الأجل ، ومن أجل ترجيح مصالح الأمة على المصالح الشخصية ، ودروس التاريخ على المصالح المباشرة . وإنني أوافق تماما على أن الشعب سوف يعرف كيف يختار - إذ أنه سوف يختار أولئك الملتزمين بمصالح الشعب لا أولئك الذين يهتمون بمصالحهم الشخصية فقط .

ولكن في التحليل النهائي ، يجب أن يوجه الجهد الذي يجب أن نكرس له خيالنا وابداعنا صوب تعزيز بعض الافكار التي تعتبر جديدة على بلدنا . وعلى المعيد العملي ، نحاول الجمع بين استراتيجيات وأصاليب تكون مفيدة في تحقيق أهدافنا . وقد تحددت هذه الأهداف في "الخطة القومية" التي أقرها الشعب في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، عندما انتخبنا للحكم ، ممارسة لحقه السيادي المشروع . وقد وصفت هذه الأهداف في بياني . واخمت الاستراتيجيات المؤدية لتحقيق الأهداف في سياسات رئيسية ثلاث على المدى القصير والمدى المتوسط . وبروح الاتفاق عن طريق الحوار والديمقراطية التي نرغب في بنائها ، نرفض هذه السياسات التقسيم الخنثي التقليدي للأمور ، لأننا لا نريد أن نكون ضحية الاستقطاب والمجابهة ، ونرفض الاقتداء بنماذج اقتصادية معينة ، لأنه ليس هناك نموذج يمكن أن يتكيف مع الحقائق السائدة في مجتمعنا .

إننا نعمل انطلاقا من فكرة أن التكنولوجيا ليست إلا أداة في خدمة القرارات السياسية . ونؤمن بأن الانسان لا يعيش من أجل الاقتصاد ولكن ينبغي استخدام الاقتصاد لفائدة الانسان . ونرفض اختزال مراعات العالم والمجتمع الحديث الى مجرد تعارض الأضرار والمصالحين أو الى المجابهة بين الشرق والغرب . وإننا نفضل اختيار القيم

لا المواقف ولهذا نختار الديمقراطية التعددية لا الأنظمة الاستبدادية ، أيا كان نوعها . وهذه هي أمم سياساتنا الثلاث .

أولا ، هناك السياسة الاجتماعية ، بغية اخفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية . وفي هذا الميدان ، تهدف اجراءات الحكومة أساسا الى خلق الآليات المؤسسية لحسم الصراعات وللنهوض بالأوضاع الملائمة التي يستطيع فيها سكان غواتيمالا ممارسة حقوقهم الدستورية دون قيود غير تلك التي ينص عليها القانون . وفي هذا الميدان جابهنا أهد الانتقادات من جانب المجتمع الدولي ، ولكنه بلا شكل الميدان الذي حققنا فيه أعظم نجاح على المستوى الوطني .

إن النشاط المستمر من جانب النقابات والمزارعين ، والمطالب المستمرة من جانب بعض القطاعات المنظمة ، والانتقاد المستمر - وأحيانا يكون انتقادا لاذعا - من بعض المعارضين : كل هذا أفضل دليل على أن المشاركة مفتوحة وأمنة لكل سكان غواتيمالا ، تلك الأمة التي كان مجرد الخلاف فيها منذ وقت قريب سببا للاضطهاد . وفي هذا الميدان أيضا هناك أمور كان من الصعب تصديقها تتحول الآن الى أسلوب مستمر في ممارسة الحقوق وهي : اللجوء الى حق المشول أمام المحكمة فيما يتعلق بحالات وقعت أثناء مدة ولاية هذه الحكومة ، فكانت النتائج ايجابية ، ووجود المنظمات التي تنخرط في أعمال نضالية مستمرة تطالب بإحضار الأشخاص المدعى اختطافهم في الماضي . والواقع أن تلك المنظمات لم تكن أكثر نجاحا من تلك التي تدعي مسدور تهديدات من جانب المسؤولين الحكوميين . كل هذا كان يحدث دون أن يكون هناك أي حزب سياسي أو أية منظمة شعبية تستطيع أن تدعي ارتكاب أية أعمال قمعية أو اختفاء أي من أعضائها أو تعذيبه أو خطفه .

وبطبيعة الحال ، في غواتيمالا ، كما في أي مكان في العالم ، لا يمكن للحكومة أن تمنع الأعمال الاجرامية من جانب الجانحين أو الارهابيين أو منظمات اليمين المتطرف أو تتنبأ بها ، ولكنها قررت الرد بقوة على أية مجموعة أو منظمة مهما كان نوعها ترتكب أية أعمال غير قانونية . وتجرى في هذه الأيام محاكمة بعض المتهمين بهذه الأعمال .

وفي هذا الصدد ، نحاول إرساء معايير للعمل الاجتماعي : أولا ، تضمن الحكومة ممارسة الحقوق الدستورية ، بتوفير الأمن لمن يمارسونها في إطار القانون . ثانيا ، في حالة إرتكاب أعمال قد تنتهك دستوريا ، يجوز للمواطنين اللجوء الى المحكمة العليا او الى المحكمة الدستورية للمطالبة بالانتماء مما تتخذه الحكومة من اجراءات . ثالثا ، يجب على جميع المنظمات السياسية والاجتماعية والحقابية ومنظمات حقوق الانسان ان تلتزم القانون والدستور . رابعا ، سوف تمارس الحكومة كامل ملاحقتها لمعاقبة أولئك الذين يتجاوزون الحدود القانونية والدستورية . وقد تخليها حتى الان بالحرم والمرونة في هذا الصدد ادراكا منا للمرحلة التي نجتازها . وينبغي ان نبين ان جميع المنازعات الاجتماعية والعمالية التي اقتضت وجود الحكومة او وجود الرئيس قد تم حلها حتى الان بواسطة الاتفاق عن طريق الحوار ، دون أي لجوء الى استعمال القوة ، وفي حدود القانون .

أود ان أقول بضع كلمات حول أنشطة حرب العصابات .

في غواتيمالا ، لاتزال تحدث بعض الأعمال الانقلابية في بعض المناطق المنعزلة في الشمال وفي الشمال الشرقي للبلد . وفي الوقت الحاضر تقتصر هذه الأعمال على الأعمال الارهابية ، التي تؤدي بأرواح ضحايا كثيرين دون أي هدف وتلحق الضرر بالقرى البعيدة التي يعمل فيها المزارعون من أهل البلد الأصليين . ويبدو ان هناك محاولة تبذل لانزال محن بأولئك العمال لا يستحقونها ، بإضافة العنف الى مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية التقليدية والاهمال الاجتماعي السياسي الذي يعانون منه مما يؤدي الى زيادة معوابة وتكلفة تلبية احتياجاتهم الاكثر الحاحا . ونحن من جانبنا قد اتخذنا ، في مواجهة أنشطة حرب العصابات ، موقف الدفاع الشرعي عن عملية تخص الشعب . لقد عملنا بوعي وحذر ، ولكن بحزم أيضا . وقد حوكم بعض قادة رجال العصابات ، ولكننا عفونا أيضا عن الذين سلموا أنفسهم طواعية بقدمهم من الجبال ، إذ ان أعدادا متزايدة منهم ممن يعيشون في أماكن نائية تعرف تدريجيا ان هناك عملية انفتاح سياسي عريض القاعدة .

حقا هناك الكثيرون من الناس الذين شاركوا في الماضي في أعمال انقلابية ،
- وهم المزارعون أساسا - وقد ارتكبوا هذه الأعمال لأنهم ظنوا أنه ليس هناك طريق آخر
إمامهم للمشاركة . ولكن بتحقيق النجاح في توسيع القاعدة السياسية ، وبإقتناعهم
بأنهم خدموا بعودة زائفة من جميع الجوانب ، فقد نبذوا نظرية أن الكفاح المسلح هو
السبيل الوحيد لحل المشاكل الوطنية . ولكن من سوء الحظ حقا أن الجمود العائلي
المنهجي لحركة منهزمة ، لا يزال يسبب المعاناة بين بعض المجموعات في جيوب صغيرة بين
السكان الريفيين .

ومن الناحية العملية ، ليس هذا النضال العقيم إلا عقبة في طريق تدمية
المناطق التي كانت في الماضي أهدافا للمنف . وسوف يتحتم على الحكومة الديمقراطية
أن تحوّل بعض الموارد عن تلبية الاحتياجات العاجلة ، لاستخدامها في تقديم الحماية
والامن لأولئك الذين قد اضطروا الى أن يصبحوا أطرافا في قضية خاسرة ، قضية لا معنى
ولا معنى لها .

وعلى حد قول عامل زراعي ديمقراطي في حديثه الحكيم معي :
 "... بأى ملطة يستطيع شخص يسمي نفسه قائدا ثوريا - لمجرد ارتدائه
 زيا عسكريا - أن ينعى قرار الشعب بأنه خطأ ويعارضه بالأسلحة ؟ لقد اختار
 الشعب الديمقراطية وخسر المفاوضات المعركة . وأقل ما بوسعهم أن يقوموا به
 هو أن يقبلوا ارادة الشعب" .
 وباسم حكومة الجمهورية ، وبوصفي ممثلا للشعب ، أدعو شخصيا تلك المجموعات
 التي ما زالت تقاتل ضد الحكومة الى إعادة النظر في موقفها والى تحليل الظروف والى
 مراعاة ارادة الشعب وأدعوها الى الاندماج في العملية السياسية المؤسسية في البلد ،
 ذلك البلد الذي يحاول بصورة سلمية إقامة مجتمع ديمقراطي يقوم على المشاركة
 والتعددية .

هناك في غواتيمالا مجال للجميع . لقد انتقلنا من السعي الى الامن الوطني في
 الماضي الى مذهب الاستقرار في الوقت الحالي . وفي جوهر مشكلة الاستقرار يكمن خطأ
 مفاهيمي وهو أن التمرد ، على الصعيد العملي ، هدف في حد ذاته ، وهذا يتجاهل أن
 الهدف النهائي هو رفاه السكان . إن المواقف المتعمبة تحول الأسلوب ليصبح هدفا أو
 طريقة حياة .

وقد أفضى نفس الخطأ المفاهيمي بجيشنا الى اعتبار الامن الوطني هدفا في حد
 ذاته . ولقد تغير هذا الآن . وكجزء من التغيرات المذهبية التي بدأت تحدث في
 بلدنا ، حددنا بوضوح أن الامن الوطني ليس هدفا في حد ذاته بل أداة لخدمة الاستقرار
 وهذا الاستقرار ، سويا مع التنمية ، يتيح حالة اجتماعية تحقق المصالح العام والرفاه
 العام . وهكذا فان الامن والتنمية أداتان في خدمة الاستقرار - والاستقرار هو شرط
 مسبق للرفاه . إن المذهب الذي يركز عليه تفكير حكومة غواتيمالا الآن هو "الاستقرار
 الوطني" من أجل الديمقراطية والتنمية ، وقد طرحنا جانبا مذهب الامن الوطني .

وفيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، تعين علينا أن نواجه الغوضى والفساد
 ونزوح رؤوس الاموال ، والمضاربات وانخفاض قيمة عملتنا ، والبطالة والعمالة
 الناقصة ، كل ذلك مصحوبا بالاعباء التقليدية المتمثلة في تدني المرتبات للغاية وتركز

وسائل الانتاج ، والتهرب من الضرائب . ومن ثم يجب ان تتصدى ديمقراطيتنا الوليدة للمشاكل الاقتصادية ، مع مراعاة القرار الحازم لشعب يعي مسؤولياته ، ويساهم في بناء بلاده ، ليس حرصا على مصالحه الشخصية بل مستجيبا لنداء التطبيق الكامل للديمقراطية . وقد بدأت الحكومة ، بوصفها ممثلا للشعب ، في تنفيذ خطة لاعادة التنظيم الاقتصادي تعتمزم بموجبها تثبيت عملتنا ، وتوفير المدخلات الضرورية للانتاج وفتح مصادر جديدة للائتمانات بغية تحقيق بعض التوازن في القرارات المالية التي تفرضها اوضاعا اقتصادية معينة على السكان من الطبقات العليا والمتوسطة لمالحي الفقراء .

وقد اتت خطة اعادة التنظيم بنتائج ايجابية ، بيد انه ربما كان اهم انجاز تحقق حتى الان هو قبولها بتوافق الآراء من خلال الاتفاق عن طريق حوار يتم التوصل فيه الى "اقصى درجة من الاتفاق في إطار من عدم الاتفاق" ويتجلى نجاح الاتفاق عن طريق الحوار في انخفاض عدد المنازعات الاجتماعية - الاقتصادية التي واجهتها هذه الحكومة . وقد حقق برنامج اعادة التنظيم الاقتصادي بالفعل بعض المنجزات وأرسى الاسس لاستعادة ثقة الشعب في مؤسساته ، دون أن تقتضي الضرورة اللجوء الى العنف بغية وضع نموذج جديد للعقود الاجتماعية . وتتمثل النتائج الجلية لهذه الحالة الجديدة من الوعي في السلم والدينامية الاقتصادية التي وضعت الانتاج الوطني في خدمة جميع أبناء غواتيمالا .

ولكن علينا أيضا ان ننتقل من العزلة الدولية الى سياسة الحياد الايجابي . ان الاستقطاب والمجابهة والتعمب التي أدت الى مأساة في غواتيمالا أفضت بالبلاد أيضا الى العزلة ، التي لم تعرها بالا بعض الحكومات السابقة ، مما أدى على المدى الطويل الى عواقب خطيرة على كل من الصعيد السياسي والمالي والتجاري . وفقد بلدنا مصداقيته أمام المجتمع الدولي . واصبحت مصادر التمويل الخارجي مقيدة تقييدا شديدا وتأثرت أيضا علاقاتنا التجارية والسياسية والدبلوماسية . وقد اتخذت الحكومات في اواخر السبعينات وأوائل الثمانينات موقفا دفاعيا .

وأدت الصورة السلبية التي ظهرت بها تلك الحكومات الى تشويه النظرة الى اجراءاتنا ومواقفنا وقيمنا .

انني لا أنكر خطورة الحالة وفضاعة المجابهة ولكن الروايات المبالغ فيها وصلت حدا لم يعد من الممكن فيه التعرف على الحقيقة ، حتى من جانب من شاهد منا المأسة عن كذب . وكان هناك اكراه لتشويه الحقائق من بين من عاشوا اثناءها ومن حكموا عليها .

وعلى أية حال هناك حقيقة ثابتة : هي أن العنف أصبح هو القاسم المشترك . لقد عشنا في جو من العنف كان له أثر على الجميع . وبالرغم من ذلك - وربما بسبب ثقافتنا المثالية ونزعتنا الانسانية العريقة ونشأتنا الدينية - بدلا من أن يصبح العنف طريقة معمة للحياة كان سبب لرفضنا التلقائي المستمر للحكومات الاستبدادية والعنف ذاته كأدوات سياسية . وان هذا الرفض للمأسة ولغرض القوة وللمجابهة كان أساس موقف الشعب لصالح الديمقراطية وعدم العنف في شؤوننا الداخلية وفي معيننا لتحقيق السلم على الصعيد الخارجي .

ان شعب غواتيمالا يتوق الى السلم ، ولهذا السبب يؤيد نهج الاتفاق عن طريق الحوار بوصفه طريقة عمل الحكومة الديمقراطية الجديدة ونهج الحياد الايجابي في الشؤون الاقليمية . والسمة الاساسية للمجتمع في غواتيمالا هي التصميم على قطع الملة بالماضي والتطلع بتفاؤل الى مستقبل يسبغ الاعتدال على موقف جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية في غواتيمالا في المستقبل ومن ثم يقنع القاعدة الانتخابية . ومن هنا جاء قرار الحكومة بعدم نبش الماضي . وبسبب القتال المرير ، فاننا إن لم نعمل ذلك العديد من المجموعات التي كانت متورطة في المواجهة ، وبدلا من تهيئة الظروف لديمقراطية مؤسسية متناسقة ، سنهيئ الظروف لمواجهة جديدة .

ولكن نظرا لانه لا يمكن محو التاريخ فلا بد من عمل شئ لتعزيز النظام القضائي ، وجعله الاداة القانونية السلمية لكفالة تطبيق العدالة . والحكومة - أي السلطة التنفيذية - ستواجه الحقيقة التاريخية ، والمحكمة العليا والمحاكم الاخرى

والرغبة في العدالة . وفي مثل هذا المناخ لا تكاد توجد فرصة لنجاح المجموعات المنظمة التي تسعى الى الانتقام عن طريق القضاء أو توجيه الاتهامات . انها من بقايا الالم الذي سببته المأساة ، ولكنها تنتمي الى الماضي ولا يمكن أن تسهم بأي شيء في المستقبل .

وفي المجال الدولي ، وبخاصة فيما يتصل بمنطقة أمريكا الوسطى ، فان هذا الرفض للعنف ورغبة شعب غواتيمالا في السلم يشكلان أساس رفضنا للمواجهة بين البلدان الشقيقة ، وقد أفضيا الى استمرارنا في السعي من أجل ايجاد حلول دبلوماسية تفاوضية وكذلك في السعي من أجل ايجاد وسيلة دائمة للحوار من أجل التوصل الى اتفاقات .

ولهذا السبب فاننا نعلن عن حيادنا النشط وتأييدنا الذي لا يحيد لجهود كونتادورا . وفي اجتماع الرؤساء الذي عقد في غواتيمالا في قرية اسكيبولاس اقترحنا انشاء برلمان أمريكا الوسطى .

وانني أدرك أنه من الضروري أن أحدد موقفنا بشأن بعض المسائل الدولية وبشأن أنشطتنا على الساحة الدولية .

إننا نرغب أن تكون العلاقات الدولية بمنأى عن العُقد الايديولوجية . ان التعددية الايديولوجية هي أحد المبادئ الأساسية لموقفنا السياسي . ومن رأينا أن للمجتمعات والشعوب الحق في اختيار قناعاتها الايديولوجية وبناء الشكل الاجتماعي الذي تعتبره أكثر ملاءمة لها . ونعتقد ان التعددية في مجتمع ديمقراطي هي أساس السلم . لذلك فان تأييدنا للحياد الايجابي ليس بالضرورة حيادا ايديولوجيا .

نحن نقف الى جانب الديمقراطية في العالم ، ونؤكد حق الشعوب في الاشتراك في بناء مستقبلها على نحو صريح . وإننا لا نؤمن بالحكومات الاستبدادية أيا كان نوعها لاننا لا نعترف بحق أي مجموعة أو حزب أو نخبة حاكمة في ممارسة ضغوط على سيادة الشعب . وفي نفس الوقت ، لا نرفض اقامة علاقات مع أي حكومة تمثل شعبها تمثيلا شرعيا أيا كانت ايديولوجياتها . وإننا نطالب بالاحترام المتبادل في علاقاتنا ، ونرفض

العدوان المادي أيا كان ضد أراضينا . كما أننا ملتزمون بعدم القيام بأي عمل من أعمال العدوان ضد أي بلد إلا ممارسة لحق الدفاع الشرعي عن النفس . ونحن ننادي بضرورة الاحترام المتبادل . ففي هذا العالم المترابط الذي نعيش فيه في الوقت الحاضر تصدر المنظمات الدولية أحكاما تنطوي على تقييم لانشطة الدول الاعضاء . ومن ناحية أخرى ، لا يوجد في العالم رئيس دولة أو حكومة ، على المسرح الدولي الحديث غير مضطر يوميا ، بقدر أو آخر إلى مواجهة الاحتجاجات أو الانتقادات أو الالتماسات أو التأييد من جانب المجموعات من كل نوع .

ومع ذلك فإن حكومة غواتيمالا الديمقراطية لا تقلقها التعليقات أو حتى الانتقادات التي قد تبديها حكومات أخرى حول أعمالها . ونحن نطالب تلك الحكومات بأن تستمع إلى رأينا وتناقش اعتراضاتنا وتحترم واقعنا وتحكم على الحقائق بموضوعية . ان بلادنا مفتوحة للزائرين ونود للجميع أن ينظروا في الحالة الحقيقية التي تمر بها بلادنا عن قرب دون انفعال . وسنرحب دائما بأية اقتراحات أو اسهامات من شأنها أن تحسن اجراءات حكومتنا . وبعبارة أخرى نحن نطالب بأن نعامل باحترام وليس باحتقار بسبب ماضيها ومعاناتنا .

ان ما نرفضه هو العدوان المباشر لبلد ضد بلد آخر . لقد كانت أمريكا الوسطى ، على مر السنين ، ضحية لأعمال العدوان العسكرية الخفية أو المعلنة . نحن نرفض التعرض لمثل هذه الأعمال . ولا بد أن أقول أن تلك الأعمال العدوانية قد نفذتها في الماضي بلدان ذات ايديولوجيات مختلفة . وفي مواجهة العدوان الذي يمكن أن يؤدي إلى نزاع بين الأمم ، نقترح اتباع الدبلوماسية والأساليب السياسية كبديل آخر .

وبالتالي ، فإن حيادنا ينبع من أننا لا نبرر أو نفسر الحروب الإقليمية التي لا تؤدي إلا إلى الدمار والموت ولا نرضى بوجود أي حق دولي أو ايديولوجي في إشارة المواجهات بين الدول الشقيقة . ونحن نؤكد على أن العنف ، حتى عندما يسمى "عنفًا شوريا" يعد في هذه اللحظة من التاريخ عقبة في سبيل التنمية في أمريكا الوسطى لأن أموالنا تنفق لشراء الأسلحة بدلا من الوفاء باحتياجاتنا .

لقد أكدنا على حيادنا إزاء الاختلافات التي قد تنشأ بين بلدان أمريكا الوسطى وكذلك على مساهمتنا الدبلوماسية والسياسية النشطة في السعي إلى إيجاد صيغة للتفاهم ، وفي آليات التكامل ، أكدنا على تأييدنا الثابت للحركات السلمية الديمقراطية والتعددية . ولهذا السبب وفي مواجهة المشكلة في نيكاراغوا ، فإننا نؤيد الأطراف المتعارضة المشاركة في نضال سلمي لتوسيع القاعدة السياسية . ونحن نؤمن ، دون الانحياز إلى أي طرف في النزاع المسلح القائم ، بأن أسباب الصراع متضغف بانفتاح المناخ السياسي دون أي تحيزات ايديولوجية وعن طريق المواقف التعددية والاحترام غير المشروط للقطاعات الاجتماعية والسياسية للمعارضة .

ولا شك ان الدولتين العظميين تظلعان بدور هام في هذه الجهود وتتحملان مسؤولية تاريخية كبيرة . فقد أصبح العالم يتأثر بالتنافس المستمر بينهما الذي يؤدي في بعض الأحيان الى صراعات داخلية او مجابهات دولية من خلال وجودهما . ويجب الاعتراف بان هذه الصراعات او المجابهات تحدث نتيجة تحريف من الدولتين العظميين في بعض الأحيان ، وبناء على طلب مجموعات سياسية وطنية في أحيان أخرى ، ولكن في كلتا الحالتين كانت النتائج متماثلة .

وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية وخاصة أمريكا الوسطى ، يجب علينا دائماً أن نأخذ بعين الاعتبار وجود الولايات المتحدة بشكل أو بآخر ، ولكن النفوذ الخفي أو المعلن للاتحاد السوفياتي قد أعطى بعض المجابهات السياسية الوطنية سمات الصراعات الدولية مما يهدد بتحويلها الى جزء مما يسمى المواجهة بين الشرق والغرب . ونحن نود أن نتفادى هذه الامكانية وما زلنا نرفض الحرب والمواجهة المسلحة لان الموقف الاستراتيجي لأمريكا الوسطى يجعلها عرضة للدخول في هذه الصراعات . ومن ثم لا بد للحكومات الاقليمية أن تتحمل عبء المسؤولية الكبيرة في منع الكارثة أو التسبب فيها ما لم نتصرف بحذر ازاء الحالة التاريخية الحاسمة التي تواجهنا . ولقد حان الوقت للتخلي عن الأفكار التقليدية ورفض الانحياز الذي قد يؤدي الى نزاعات ولوضع أولويات جديدة ، في مقدمتها المصالح الوطنية ، وتليها المصالح الاقليمية والمصالح الدولية ، بهذا الترتيب .

ولهذا السبب ، وبالنيابة عن الرجال والنساء في بلداننا الذين تعبوا من العنف واليأس والذين يتوقون الى الاستقرار السياسي بغية تحقيق التنمية ، أتجرأ بأن أطلب الدولتين العظميين بانهاء تنافسهما على أقاليمنا وادارة مناقشة حول أفضل الوسائل الكفيلة بمساعدتنا . ونحن نرحب بكل من يرغبون في المساهمة في تعزيز الديمقراطية في أممنا لكي يتمكن شعبنا وليس الحاسبات الالكترونية من تحديد مصيرنا . وانني مؤمن ايمانا راسخا بان البلدان المتقدمة النمو في أوروبا والشرق يمكن أن تلعب دورا مهما جدا لتحقيق الاعتدال في معالجة النزاعات ولدعم التنمية

البشرية على أساس الديمقراطية والتعددية ، لان بلدان تلك المناطق وبلداننا ستتشاطر شرف المخاطرة بتدمير آمالنا من أجل حياة أفضل ، اذا ما حدثت أية كارثة عالمية .
واني أقرر ، بمفتي رئيسا لغواتيمالا وبالنيابة عن شعب بلادي ، انني أدرك اللحظة التاريخية التي نعيش فيها، وأضع نفسي تحت تصرف جميع دول العالم لكي نتمكن ، بفضل حسن نية بلد ساحر مليء بالأمل وذي تاريخ عريق ، من المساهمة في ميلاد إنسانية مستنيرة وتحقيق حياة مثلى أدى البحث عنها بعد الحرب العالمية الثانية الى إنشاء هذه المنظمة وبالتالي تعزيز السلم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة اتوجه

بالشكر الى رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الهام الذي القاه لتوه .
أصطحب السيد ماركو فينيسيو سيريزو أريغالو ، رئيس جمهورية غواتيمالا خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد يعقوب خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي مرة أخرى أن أتقدم بتهنئتي اليكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة . ففي ظل توجيهكم القدير والحكيم سوف تتمكن هذه الدورة الحادية والأربعون للجمعية العامة قطعاً من الوصول الى نتائج هامة بعيدة المدى .

واسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشيد اشادة خاصة بالسيد بيريز دي كوييار على جهوده التي لا تكل دعماً للسلم والامن الدوليين واعلاء لمبادئ ميشاق الامم المتحدة . إن العرض الطيب الورد في تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة يعكس التحديات الهائلة والفرص التي لم يسبق لها مثيل التي تواجه الامم المتحدة ودولها الاعضاء . ان وفد باكستان يعبر عن الامل في أن يبقى الامين العام ، في هذا المنعطف الحرج ، على رأس هذه المنظمة الدولية .

حتى بعد مرور ٤١ عاما على الاعلان عن المقاصد والمبادئ التي الهمت الارادة
الجماعية للانسانية لانشاء الامم المتحدة ايذانا بمهد جديد في العلاقات بين الدول
تحكمه قواعد القانون والعدالة والمساواة ، مازال العالم يعاني من الاضطراب
والصراع .

وما زالت المشاكل التي تواجه البشرية على حدتها ، فالاستقطاب بين الشرق والغرب مستمر ، وسباق التسلح النووي يهدد بقاء الانسانية ذاتها ، والفجوة بين الاغنياء والفقراء تزداد اتساعا ، واللجوء الى القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة يتزايد .

وفي المنطقة التي نعيش فيها ، انتهكت مبادئ الميثاق انتهاكا صارخا بالتدخل العسكري في افغانستان . فمنذ ما يقرب من سبعة اعوام والشعب الافغاني الذي لم يرهبه وجود ١٢٠ ٠٠٠ من القوات السوفياتية ، يخوض مقاومة وطنية بطولية ضد دولة عظمى ، يدفعه في ذلك تمسكه بطابعه وتقاليد التاريخ العريقة . ولقد اثبت شجاعة فائقة وعزيمة لا تلين وجلدا على الشدائد . وفي افغانستان يجري تنفيذ مخطط آثم يرمي الى الابادة الجماعية واقتلاع السكان على نطاق واسع . ولم يكن لتلك السياسات من اثر سوى انها زادت من صمود الشعب الافغاني في كفاحه . فعدد من بذلوا ارواحهم من الافغان يقدر بحوالي مليون شخص . واضطر خمسة ملايين اي ثلث سكان البلاد الى التماس الملاذ في باكستان وايران . ان الثلاثة ملايين افغاني الموجودين في باكستان يشكلون اكبر حشد من اللاجئين في العالم . ونحن نوفر لهم سبل الاعالة الاساسية وفقا لما يمليه علينا واجبنا الاسلامي والانساني . وندين بالامتنان لكل الدول الصديقة والوكالات الدولية التي ساعدتنا في النهوض بتلك المسؤولية الانسانية .

وفضلا عن ذلك العبء الثقيل ، يشكل التدخل السوفياتي في افغانستان تهديدا خطيرا لامن باكستان ذاتها ، حيث لا يكاد يمر يوم دون ان تنتهك حدودنا ، مما يسفر عن خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات ، كما أننا نشهد داخل البلاد تصاعدا حادا في اعمال التخريب المقتترنة بتهديدات وفضوط .

وتأمل باكستان الامراع بانهاء الصراع في افغانستان على الا يكون ذلك عن طريق الحل العسكري . فنحن ملتزمون بالسعي الى تحقيق تسوية سياسية عادلة ومنصفة على اساس المبادئ التي صادقت عليها الجمعية العامة . وقد عملت باكستان بمدق وبسروح بناءة لوضع ذلك الحل من خلال محادثات الجوار التي تجرى في جنيف تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي اللذين أود أن اعرب لهما عن أسمى التقدير .

ومصير اية تسوية سياسية يرتهن الان بالموافقة على اطار امني للانسحاب المبكر للقوات السوفياتية . وينبغي أن يكون ذلك الاطار الزمني قصير الامد تمشيا مع المطالبة المتكررة من جانب هذه الجمعية بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاجنبية من افغانستان . ومثل تلك التسوية من شأنها أن تتماشى وأمانى الشعب الافغاني وان تمكن اللاجئين الافغان من العودة الى ديارهم سالمين ومرفوعي الرأس ، ان الانسحاب الرمزي لست كتائب سوفياتية هو خطوة اولى نرحب بها ، ولكن ما يقتضيه الامر ليس مجرد فض اشتباك رمزي وإنما انسحاب كامل ومبكر لجميع القوات السوفياتية من افغانستان .

وسوف تواصل باكستان التعاون باقصى طاقتها مع الامين العام للأمم المتحدة والسيد ديبيفو كوروفيز ممثله الشخصي في السعي من أجل التوصل الى حل سياسي منصف للحالة في افغانستان . وقد وصلت مفاوضات جنيف الى مرحلة حرجة ، ونحن نأمل أن تتخذ الجمعية العامة ، مرة أخرى ، قرارا يجسد آمال المجتمع الدولي والتزام العالم أجمع بالتعجيل بانهاء التدخل العسكري في افغانستان وبأن يرد لذلك البلد استقلاله وسيادته ووضعه غير المنحاز ويكفل عودة اللاجئين الى ديارهم سالمين ومرفوعي الرأس . وتلك هي المبادئ التي تحكم أيضا سياستنا فيما يتعلق بمسألة التدخل الاجنبي في كمبوتشيا . وباكستان تؤيد الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الامير نوردوم سيهانوك وتدعم كفاحها في سبيل الاستقلال الوطني . فليس من المقبول على الاطلاق ان يفرض نظام بقوة جيش اجنبي بذريعة اصلاح انتهاكات لحقوق الانسان ارتكبت في ذلك البلد . ونؤيد تماما النداءات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة والداعية الى انسحاب جميع القوات الاجنبية مما يمكن الشعب الكمبوتشي من اختيار نظامه دون قسر أو تدخل خارجي .

ان الصراع المأساوي بين ايران والعراق اقحم عنصرا خطيرا آخر على منطقة متفجرة . وما زالت الحرب تشيع الجزع والرعب الشديدين . ذلك أنها لا تستنزف فحسب الموارد البشرية والمادية للبلدين وإنما تهدد أيضا منطقتنا بمواقب وخيمة يمكن أن

تضر بالسلم والامن الدوليين . ونحن لم نضن بأي جهد لانهاء ذلك الصراع على وجه السرعة . ففي محافل الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي معيننا لاستكشاف كل امكانيات التسوية العادلة والمنصفة . ويحدونا ويطيد الامل في سرعة التوصل الى تسوية توائم بين المطالبة بالعدل وحتميات السلم .

والحالة في الجنوب الافريقي تنطوي على تهديد خطير للسلم الاقليمي والدولي . فالمحاولات الوقحة التي يبذلها نظام بريتوريا لادامة نظام الفصل العنصري البغيض وقمعه الوحشي المتصاعد لاغلبية شعب جنوب افريقيا وسياساته العدوانية القائمة على ممارسة التخويف والقسر في المجالين العسكري والاقتصادي ضد دول خط المواجهة ، كل تلك الامور تشكل تحديا للضمير الدولي واهانة للبشرية وجريمة في حق الانسانية . ولن يتحقق السلم والاستقرار والامن في الجنوب الافريقي إلا باستئصال شأفة ذلك النظام البغيض .

إن كفاح شعب ناميبيا في سبيل التحرر من احتلال بريتوريا الاستعماري غير الشرعي هو جبهة أخرى في حملة الجنوب الافريقي الضارية في سبيل الكرامة والحريية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يمنح كامل دعمه المعنوي والمادي للنضال البطولي الذي تخوضه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الوحيد والاصيل للشعب النامبيي . والدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي اختتمت اعمالها مؤخرا أكدت مجددا خطة الامم المتحدة التي صادق عليها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) باعتبارها الاساس الوحيد لاستقلال ناميبيا . ولا يمكن ربطها بأية قضية دخيلة مثل وجود القوات الكوبية في انغولا . ويضطلع اعضاء فريق الاتصال الغربي بمسؤولية واضحة في كفاءة التنفيذ المبكر لخطة الامم المتحدة .

ونأمل على وجه الخصوص أن يؤيد جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدعوة لغرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا . وان القول بأن الجزاءات متضر بالفالبيية العظمى من سكان جنوب افريقيا وبدول خط المواجهة الافريقية قول يفتقر الى مسا يبرره ، لان السكان الافارقة أعلنوا عن استعدادهم لقبول أية مشقة مقابل التخلي مسن الاضطهاد العنصري .

لا يزال الشرق الاوسط مصدر خطر كبير يتهدد السلم الاقليمي والعالمي . فقد أحببت اسرايل مرارا جميع مبادرات السلام . ولا يمكن لعنادها إلا أن يؤدي الى تصعيد العنف والى صراع آخر ، مع ما يجره من عواقب وخيمة على السلم العالمي . ان باكستان تشجب تعنت اسرايل وسياسة ضم الاراضي العربية المحتلة التي تتبعها واقامة المستوطنات اليهودية في الاراضي المفتصة . اننا مرتاعون من تكرار تدنيس الاماكن المقدمة التي تحتلها اسرايل ، وخاصة انتهاك حرم المسجد الاقصى المقدس ، وهو واحد من أكثر الاماكن الاسلامية قدسية .

إن باكستان تؤيد عقد مؤتمر دولي لوضع تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الاوسط ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . ولا بد ان تشمل التسوية العادلة والشاملة على عنصرين اساسيين : اولهما ، الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي المحتلة ، بما فيها مدينة القدس المقدمة ، وثانيهما ، اعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وفي انشاء دولته في وطنه .

ان السلم العالمي وبقاء البشرية يتأرجحان حاليا على حد موسى السردع النووي . ان بقاء الحضارة الانسانية يعتمد على مقدرتنا على تحقيق نزع سلاح شامل وكامل .

لقد أخلج صدر العالم عندما وافقت الدولتان العظيمتان ، في عام ١٩٨٥ ، على التفاوض لتخفيض ترسانتيهما النوويتين وعلى منع انتشار الاسلحة النووية في الفضاء الخارجي . كما ان اتفاق زعيمى البلدين في جنيف على "أنه لا يمكن احراز انتصار في

حرب نووية ولا ينبغي خوض مثل هذه الحرب على الاطلاق" (A/40/1070 ، ص ٣) مدعاة للامل انه سيكون في النهاية حظر استخدام الاسلحة النووية . كما اننا مـرورون بالنتائج الايجابية التي توصل اليها مؤتمر ستكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في اوروبا .

كذلك من الضروري مواصلة السعي لاجراء مفاوضات متعددة الاطراف لنزع السلاح . ونأمل ان تبدأ في مؤتمر جنيف لنزع السلاح مفاوضات بشأن معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية دون مزيد من التأخير . وفي غضون ذلك ، ينبغي التقيد بوقف التجارب النووية ، وفقا لما دعا اليه أعضاء حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة الذي عقده مؤخرًا . ويتعين على مؤتمر نزع السلاح ان يتوصل في أسرع وقت ممكن الى اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية ، ويدعم القيود الموجودة على سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ويتمخض عن ضمانات أمنية يتفق عليها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ويسعى الى وضع برنامج شامل لنزع السلاح .

لقد أدى حادث تشيرنوبل المأساوي الى إظهار الخطر البالغ الذي تنطوي عليه اصابة المرافق النووية بالعطب او التدمير نتيجة لتعرضها لحادث أو لعيوب تصميمية فيها . فمن المهم التوصل الى اتفاقات دولية بشأن السلامة النووية وبشأن القواعد التي تحظر الهجوم على المرافق النووية . كما أبرزت حادثة تشيرنوبل ايضا الحاجة الى نظام رشيد ومنصف للتعاون في هذا الميدان . واننا نأمل ان يتناول المؤتمر القادم بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هذا الموضوع ، وأن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، التي تواجه نقما حادا في مواد الوقود التقليدية ومصادر الطاقة . وتحمل البلدان الصناعية مسؤولية مساعدة البلدان النامية على حسن صيانة المفاعلات التي تصدرها اليها ، والامتناع عن حظر توريد قطع الغيار الحيوية اليها .

ان باكستان ملتزمة بهدف منع انتشار الاسلحة النووية . ولمنع انتشار الاسلحة النووية في منطقتنا ، اقترحت باكستان عام ١٩٧٤ ، عقب التفجير النووي الذي أجرته الهند مباشرة ، إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . ومنذ ذلك

الحين ، تقدمنا بعدد من المقترحات لتعزيز جعل جنوب آسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية . وقمنا مرارا بتكرار تلك المقترحات ، التي تشتمل على انضمام الهند وباكستان الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في وقت واحد .

إن باكستان ترغب في تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون البناء في جنوب آسيا . وقد انضمنا الى ستة بلدان أخرى في المنطقة لاقامة رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي . وتوفر هذه الرابطة الامل في التعجيل بعملية التنمية وتحمل بشائر السلم والتقدم الى بليون شخص يسكنون جنوب آسيا .

لقد واصلت باكستان مساعيها لتعزيز علاقات حسن الجوار مع الهند . والتفاهم الذي تم في كانون الاول/ديسمبر الماضي بين زعمي باكستان والهند على الا يهاجم أي البلدين المرافق النووية للبلد الآخر تطور يدعو الى الارتياح في هذا السياق . واذا توفرت حسن النوايا المتبادلة ، فاننا نعتقد أنه يمكن التوصل بسرعة الى معاهدة بشأن عدم استعمال القوة . ونأمل أن تفضي هذه العملية أيضا الى تحقيق تسوية سلمية للنزاع بشأن جامو وكشمير ، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتمشيا مع روح اتفاق سلا .

واليوم ، يتعرض السلم والامن الدوليان للتهديد ، لا بسبب الحروب والنزاعات فحسب ، بل بسبب الجوع والحرمان أيضا . ففي العديد من الدول الفقيرة تتدنى مستويات الحياة وينتشر الجوع والمرض والموت . كما أن الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية آخذة في الاتساع . والتغير السريع في اتجاهات الاقتصاد يؤكد على وجود خلل هيكلي في الاقتصاد العالمي . وما لم يصحح ذلك ، فاننا قد نشهد انحصارا اقتصاديا عالميا لم يسبق له مثيل ، ينشر المعاناة والغوض ويسبب توترا خطيرا في النظام الدولي ويزعزع الاستقرار .

إن الانعاش الفوري للحوار بين الشمال والجنوب ضروري لنمو الاقتصاد العالمي نموا سويا . والى الان ، لم يتم تناول المشاكل الضخمة ، التي خلقتها مديونية البلدان النامية ، على نحو شامل ومتكامل . إن الاتفاق الاخير على بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية تطور يدعو للارتياح . فهو يؤذن بتجميد الحمائية وبدء عملية

لتفكيك الحواجز التجارية التي فرضت على نحو مجحف واعتباطي ضد البلدان النامية .
كما انها تظهر ايضا المرونة والارادة السياسية الضروريتين لحل مشاكل الاقتصاد
العالمي المعقدة .

وإننا نأمل أن يتسنى اتباع نهج أكثر مرونة وشمولا ، يسمى الى حل أزمة
الديون من خلال النمو الاقتصادي ، في إطار حوار متجدد بين البلدان المتقدمة النمو
والبلدان النامية ، وخاصة عن طريق عقد مؤتمر دولي بشأن النقد والتمويل والتجارة
من أجل التنمية . وفي غضون ذلك ، من الضروري زيادة التدفقات المالية الى البلدان
النامية زيادة كبيرة .

وتدين باكستان الارهاب بجميع أشكاله . فارتكاب أعمال الارهاب ضد الابريياء لا يمكن أن يكون له مبرر على الإطلاق ولا بد لمن يرتكبه أن يعاقب بأقصى عقاب . لقد قبلنا جميع التدابير الدولية لمواجهة هذه الافة ، بما في ذلك الاتفاقيات الثلاث المتعلقة باختطاق الطائرات . ونحن نشارك في الرأي القائل بأنه ينبغي اتخاذ تدابير خاصة ، بما في ذلك تدابير أمنية ، لمواجهة الإرهاب .

إن لعنة المخدرات قد أصبحت مشكلة عالمية تنذر بأخطار جسيمة تهدد خيبر الشعوب في كل مكان . إنها مشكلة ، تتجاوز كل الحدود الوطنية . وحكومة باكستان ملتزمة باستئصال إساءة استخدام العقاقير ، ليس في داخل بلادنا فحسب ، وإنما في كل مكان في العالم . ويحدونا أمل مخلص بأن يقوم المؤتمر العالمي الاول ، المقرر عقده العام القادم ، بمعالجة جميع جوانب إساءة استخدام العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها ، وبوضع واعتماد تدابير يمكن للمجتمع الدولي أن يطبقها على نحو جماعي للقضاء على هذا الشر .

من سخرية القدر أنه بعد إن جدد قادتنا التزامهم بمقاصد الأمم المتحدة في ذكراها السنوية الأربعين ، في وقت يزداد الاعتراف العالمي بمنجزاتها ، غرقت المنظمة العالمية في أخطر أزمة مالية واجهتها في تاريخها . وسوف نولي اهتماما جادا للنظر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين الرفيع المستوى بشأن التدابير التمحيضية التي تتطلبها الحالة . ولكن ينبغي التأكيد ، على أن سداد الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة هو التزام بموجب الميثاق ولا بد من الوفاء به باخلاص . وربما كان في الامكان تجنب هذه الصعوبة لو لم يتم التفاوض عن الممارسة التي دأبت على اتباعها بعض الدول بحجب جزء من مساهماتها وخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة . وسوف تعمل باكستان بصورة بنّاءة على ايجاد حل طويل الامد لهذه الازمة المالية .

إذا كان يراد للحضارة الانسانية أن تبقى ، فإن على الدول الممثلة هنسا أن تقوي ، بدلا من أن تضعف ، مفهوم المشاركة الدولية من أجل السلم والتقدم الذي تعهدت باحترامه بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وفي عصر الاسلحة النووية هذا ، يعتبر أمن كل

دولة على حدة موضع اهتمام الجميع . وفي وقت ينبع فيه أن استكشاف تراث الانسانية المشترك من الفضاء والمحيطات بما ينطوي عليه من آفاق هائلة من التقدم والرخاء ، أصبحت المشاركة على الصعيد العالمي أمرا محتما وليس خيارا . ولا يمكن أن تنشأ وتتمز هذه المشاركة والتعاون الدولي العريض الذي تنطوي عليه إلا في إطار الأمم المتحدة . وفي هذه الدورة ، يتعين على الدول الاعضاء أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة لتحويل الأزمة الراهنة الى التزام حقيقي ومتجدد بهذه المنظمة العالمية وبما تجسده من آمال وطموحات للبشرية .

السيد ديل فايي (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لسي أن

أبدأ ملاحظاتي بأن أتقدم اليكم ، باسم حكومتي ووفدي ، بأحر تهانينا على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . وهذا الانتخاب لا يشكل اعترافا بكم كفرد فحسب بل هو أيضا علامة تقدير لأعمال حكومتكم الكثيرة في الأمم المتحدة .

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أكرر الإعراب عن امتناننا وتهانينا للرئيس السابق ، السفير خايمي دي بينيس ، وهو شخص وشيق الصلة بشيلي واختتم حياته الدبلوماسية اللمعة برشامته لأهم محفل في العالم .

وأود أيضا الإشادة بالسفير خافيير بيريز دي كوبييار الذي أكمل خمس سنوات على رأس هذه المنظمة يديرها خلال فترة صعبة على نحو خاص .

لقد احتفلنا بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، وبدأنا العقد الخامس من حياة المنظمة بقلق متزايد . إن الأمم المتحدة اليوم ليست إلا صورة شاحبة من المنظمة التي ولدت من ركام الحرب العالمية الثانية ، بوصفها مثالا للاهتمام المستدير للمجتمع الدولي بإعطاء تجسيد عملي لأمل الانسانية في سلم دائم . إن هذه المؤسسة التي بعثت كل هذه الآمال العريضة لا تعيش اليوم أزمة مالية فحسب بل تعيش أيضا أزمة ثقة ومصير .

وتقع مسؤولية الأزمة المالية على عاتق أغلبية الدول الاعضاء التي لم تسدد اشتراكاتها في الوقت المحدد ، وعلى عاتق الذين يتخذون موقفا شادا للغاية يتمثل في السداد بموارة انتقائية ، متحيزين للبرامج التي تتوافق وأهدافهم السياسية ، الى

جانب الذين اتخذوا موقفا غير قانوني يتمثل في تخفيض اشتراكاتهم بصورة انفرادية منتهكين بذلك الالتزامات الدولية التي ألزموا أنفسهم بها بحرية .

وبالإضافة الى هذه الازمة ، هناك أزمة أكثر خطورة تنبع من فقدان شعوبنا لشقتها في المنظومة وفي قدرتها على تحقيق الاهداف التي أنشئت من أجلها . ومع أن الامم المتحدة أنشئت لتكون أداة لضمان السلم ، فقد أصبحت بدلا من ذلك محفلا لمواجهة عقيمة . ولهذا فقدت المنظمة قدرتها على أن تقوم بدور الريادة في الحياة الدولية وفقدت قدرتها على فرض التعقل في سلوك الدول وعلى اتخاذ مبادرات فعالة لحل المشاكل .

إن الافتقار الى اتفاق حول إحراز تقدم بشأن القضايا ذات الأهمية الكبيرة ، فضلا عن الركود الحقيقي الذي تردينا فيه بسبب الافتقار الى الاستعداد للتوصل الى توافق الراي في المسائل الحيوية ، قد صاحبه جنوح للإغراق في البلاغة الخطابية والانفعال مما أسفر تماما عن لا شيء . من هنا أصبح لدينا سيل متواصل من القرارات غير الفعالة التي خلقت مسلمات تقليدية تخنق الابتكار وتُنشئ في الوقت نفسه مذهباً لا يتيح للمقدرة على التجديد أن تنشأ ولا يتيح التصرف على الصعيد الدولي .

ولم تكن الجهود المتعاقبة لتحقيق التغيير كافية لخلق حوار ضروري وفعال قادر على اخراج المنظمة من حالة الجمود التي تعيشها . ولا يمكن إخفاء هذا الجمود بزيادة عدد الاجتماعات أو بالتراكم المتزايد للوثائق التي تتوخى عنها الاجتماعات . وبسبب القصور الذاتي والافتقار الى الشجاعة لوقف عملية لا جدوى منها ولا تقودنا الى أي شيء ، غرقت المنظمة في جدول أعمال متخم يستهلك الوقت والمال والامال .

إن استحالة مواجهة هذه الحقيقة التي ما برحت تزداد تعقيدا ودينامية قد أسلمت الامم المتحدة الى وضع بعدت فيه عن الواقع لدرجة أنها تعكس لنا اليوم صورة عالم وهمي .

وبرغم هذه المشاكل التي نشعرنا بالقلق ، تثق شيلي في المثل الأعلى للأمم المتحدة لان المنظمة يجب الا تكون أداة لحل المشاكل الدولية فحسب ، بل يجب أيضا أن

تعبّر عن المثل الأعلى للبشرية : إمكانية العيش والتطور والتقدم في ظل السلم ؛
والعيش في عالم يمكن في ظلّه أن تتعاون البلدان الفنية والفقيرة معا في وسام
لتحقيق تلك الغايات .

وبالرغم من مظاهر اخفاق الامم المتحدة فان إيماننا تبرره أوجه نجاحها التي تشكل تعبيرا ملموسا عن ذلك المثل الاعلى ، ولناخذ على سبيل المثال عملية إنهاء الاستعمار التي ادخلت بمورة ملمية زهاء مائة أمة صاحة العمل الدولي .
ثم هناك الاولوية التي اعطتها الامم المتحدة لقضية تحقيق التنمية ذات الاهمية الخاصة في عالم اليوم .

فقد قدمت المنظمة ووكالاتها المتخصصة ، طوال تاريخها ، إسهامات كبيرة فسي التنمية الاقتصادية للامم واستقلالها السياسي .

وبينما أصبح العالم أكثر تكافلا ، مما يفرض منطقا لا يمكن لأي بلد أن يتجنبه ، وفي حين تظهر بمزيد من الوضوح ضرورة التعاون المتعدد الاطراف ، نجد أن عجز الامم المتحدة قد أدى الى ظهور إتجاه ملحوظ يتمثل في البحث عن حلول خارج إطار المنظمة عن طريق دعم الاليات الموازية . ولا بد من عكس هذا الاتجاه كيما تستعيد الامم المتحدة فعاليتها الاملية . ويقتضي ذلك تصميما سياسيا .

وسيكون على الجمعية العامة في هذه الدورة أن تبدي رأيها في التقرير الخاص بالحالة المالية والادارية للمنظمة الذي أعده فريق الخبراء الدوليين الحكوميين الثمانية عشر . ويمكن أن يشكل التقرير وما سيحظى به من معالجة من جانب الامم المتحدة ، الخطوة الاولى نحو إعادة الامم المتحدة الى المكانة التي تستحقها بوصفها الطرف الرئيسي على المسرح الدولي المثير للقلق ، في السنوات الاخيرة من هذا القرن . وما من شك في أن واحدة من الحالات الاكثر اتساما بعدم الاستقرار في العالم هي الحالة السائدة في الشرق الاوسط . ويتضمن قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) العناصر الاساسية لتحقيق سلم دائم ومستقر في المنطقة . وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يتأتى حل المشكلة دون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في حرية تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة ذات سيادة . ومن الضروري التوصل الى تمويات عادلة تكفل السلم والامن لجميع الدول ، بما في ذلك حق اسرائيل في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا . فهذا هو السبيل الوحيد الذي يسمح للشرق الاوسط بالا يصبح منطقة أزمة مستمرة .

وتبعك الحالة في جنوب افريقيا على القلق والاستياء . وتكمن جذور هذا الصراع في سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها تلك الحكومة والتي رفضتها شيلي مرارا . وفي الوقت نفسه ، تؤيد حكومتي جهود المجتمع الدولي والامين العام ومجلس الامن الرامية الى تحقيق الاستقلال لناميبيا بالوسائل السلمية . ويعد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يؤمن حلا واقعيا ويكفل للشعب الناميبى حقه في حرية تقرير المصير وفي سلامة اراضيه ووحدته الوطنية ، أحد المعالم البارزة في هذه العملية . وفيما يتعلق بالحالة في كوريا ، تؤيد المفاوضات بين شطري كوريا بوصفها نهجا واقعيا ملميا لا ينطوي على تدخل خارجي ويستهدف تحقيق حل متناسق لحالة استمرت سنين طويلة . ونحن ندرك الجهود التي تبذلها في هذا الصدد حكومة جمهورية كوريا . وتؤكد بلادي ، انطلاقا من دفاعها التقليدي عن مبادئ العالمية التي تقوم عليها هذه المنظمة ، على أن وجود شطري كوريا في الامم المتحدة من شأنه أن يسهم في التقريب بين الطرفين وتحقيق حل تفاوضي .

وقد لاحظنا بارتياح الموقف الذي اتخذته السيد فيكتور باز استنورو رئيس بوليفيا فيما يتعلق ببلادي . لذا تأمل حكومة شيلي أن تتكامل عملية التقارب التي شرعنا فيها مع بوليفيا بالنجاح وأن تحقق نتائج ملمومة وتكون فاتحة لغترة من التعاون الفعال بين بلدينا .

ونحن نلاحظ باستياء وأسى التعنت السوفياتي في افغانستان وكمبوتشيا ، الذي ينشر الموت والدمار في أمتين تتوقان الى الحرية والسلم . إن غزو الاتحاد السوفياتي لهذين البلدين قد جوبه بالإدانة التي يستحقها من جانب المجتمع الدولي بسبب ما يمثله من إنتهاك غير مشروع وغير قانوني لمبدأ تقرير المصير . إن عزم هذين الشعبين المضطهدين على التحرر أقوى من أية قوة مسلحة معادية ، كما يثبت ذلك استمرار المقاومة بالرغم من جهد الكرملين الوحشي لسحق كلا البلدين .

وتستحق مبادرتا الامين العام فيما يتعلق بافغانستان والامير سيهانوك فيما يتصل بكمبوتشيا ، تأييدنا الحازم لانهما المبادرتان الواقعتان الوحيدتان اللتان اتخذتا لحل هذين الصراعين .

وتروّعنا أيضا الظروف المساوية التي يتعرض لها الشعب اللبناني الذي يرتبط بشيلي منذ أمد بعيد بأواصر الصداقة الوثيقة . ويشعر شعب شيلي بالجزع لسيل التقارير المتدفق من لبنان عن الموت والمعاناة والمآسي . إن هذه التقارير تؤشر فينا تأثيرا شديدا إذ أن كثيرا من اللبنانيين قد اتخذوا من شيلي وطنا لهم . ونحن نعرب عن أملنا الحار في أن يعود السلم والاستقرار قريبا الى لبنان ، ليكسر الشعب اللبناني نفسه مرة أخرى لمهام التعمير والتنمية .

وبما أن حكومتي أولت دائما عناية فائقة للمبادرات التي يمكن أن تفضي الى تحقيق السلم والامن الدوليين ، فقد لاحظت باهتمام وارتياح كبيرين اقتراح البرازيل بإعلان جنوب المحيط الاطلسي منطقة سلم وتعاون . إن هذه المبادرة تسعى الى تحقيق أهداف هامة في مجالات التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والسلم ، لذا ينبغي للجمعية العامة أن تقرها .

ويجب مواصلة إيلاء الأولوية لهذه الاهداف العامة وتجنب اقحام عوامل دخيلة على المصالح العامة كالمنازع الخاصة أو المواقف التي تتخذها بعض البلدان والتي لا تؤدي إلا الى تشويه أهداف الاقتراح البرازيلي ومخاها .

إن الركود الحاد ، الذي أصاب الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة والسني نجمت عنه عواقب اقتصادية وسياسية واجتماعية خطيرة بالنسبة للعالم النامي ، قد زاد من تفاقم آثار الازمة التي أشرت اليها آنفا .

فقد اضطرت البلدان النامية الى اجراء تكيفات في اقتصاداتها كانت لها مضاعفات سياسية واجتماعية مؤلمة ، وكان عليها أن تتحمل القسط الاكبر من تكلفة حالة تسببت في خلقها السياسات الاقتصادية الاجمالية التي تطبقها البلدان الصناعية . وقد لاحظنا باستياء انه بينما فرض هذا العبء الجسيم علينا ، حصرت البلدان المتقدمة النمو التكييفات التي أدخلتها على اقتصاداتها ضمن حدود ضيقة ، متسببة بالتالي في حدوث أهد أوجه اختلال التوازن خطرا في التاريخ المعاصر ، ولم يسهم هذا إلا في زيادة تفاقم الازمة .

ونحن مقتنعون بأن الحل النهائي للأزمة لن يتحقق إلا باتباع نهج متسق فسي معالجة المشاكل الإنمائية الملحة ، بما فيها مشكلة الدين الخطيرة .
وتحقيقا لهذا الهدف يجب على البلدان الصناعية أن تجري تغييرا أساسيا فسي سياساتها الاقتصادية وأن تعترف بأنها تشترك في تحمل المسؤولية عن حدوث المشاكل القائمة ، وأن توفر ظروفًا من شأنها أن تسمح حقا بتحقيق حرية التجارة الدولية دون العقبات التي تعترض حاليا بشكل تعسفي صادرات العالم النامي وأن تعكس اتجاه عملية اللارسملة التي تفيد اليوم العالم المتقدم ، وهي عملية تؤثر بصورة خطيرة على منطقة أمريكا اللاتينية .

لقد كان الشعب الشيلي من الشعوب التي لحق بها الضرر في منطقة أمريكا اللاتينية . غير أن من الأنصاف التسليم بأنه قد عرف كيف يواجه الأزمة بشجاعة وإنكار للذات . ونحن اليوم ننتهج بحزم سبيل الانتعاش الاقتصادي ، ونحقق نموا كبيرا ونحترم التزاماتنا المالية احتراما دقيقا .

وقد لاحظت شيلي بعميق القلق الترددي الخطير في احترام مبدأ عدم التدخل ، وهو مبدأ قانوني لا غنى عنه لتعايش الدول وتنمية العلاقات بينها بصورة متسقة .

وتعين على شيلي ان ترفض حالات كثيرة من التدخل في شؤونها خلال السنوات الاخيرة . فبحجة الاهتمام بحالة حقوق الانسان ، بذلك محاولات من الخارج لتقرير شؤوننا السياسية ، ولوضع اجراءات وخطط مغريبة عنا ، واعترض على السبل والقواعد المقررة في دستورنا السياسي ، الذي اعتمده شعب شيلي بنفسه . وهؤلاء الذين ينتقدون حالة حقوق الانسان في شيلي يتجاهلون التقدم الواضح الذي احرزناه في هذا المجال ، وجوبهت قرارات المحاكم بالاعتراض والظمن ، وارى ان السبب الوحيد الذي حال دون الاشادة بالانشطة الارهابية هو ان بلدانا اخرى كثيرة تعاني من نفس البلاء .

والاسوأ من ذلك والادعى الى السخرية المرة ، ان الكثيرين من منتقدينا ومتهمينا لا يعرفون ما هي الديمقراطية الحقبة وما هي حقوق الانسان . كما انهم لا يحترمون حق الدول الاخرى في التحكم بمصيرها وتقريره ، وترمي سياستهم المعلننة الى عدم اعطاء شعوبهم الحرية والديمقراطية .

ويروع المجتمع الدولي ان يرى كيف ان بعض الدول تكرر نفسها لتدريب الارهابيين وتمويلهم وامدادهم وايوائهم . وفي القيام بذلك فان هؤلاء المسؤولين لا ينتهكون بصورة ماهرة مبدأ عدم التدخل فحسب بل يقتربون أيضا عملا ملموسا من أعمال العدوان ، متواطئين بذلك في جرائم ضد الانسانية .

وهذا هو السبب في ان إحدى المسائل التي تتطلب بالحاح عملا متضافرا من جانب المجتمع الدولي هي مسألة تصعيد الارهاب بصورة لم يسبق لها مثيل ، هذا الارهاب الذي يضرب اليوم بوحشية جزءا كبيرا من المجتمع العالمي ، وينتهك المعايير الاساسية لحقوق الانسان .

ونحن نعي تماما ان كل دول عضو تتحمل المسؤولية المحتومة في مكافحة هذا الوباء ، الذي يتهدد السلم الداخلي للدول والسلم الدولي . ولذلك ، نرى ان على جميع الدول ان تشاطر غيرها المسؤولية الدولية في تنسيق جهودها لملاحقة الذين

يرتكبون هذه الاعمال الاجرامية أو يؤيدونها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ومعاقبتهم بموجب قوانينها .

وقد كانت بلادي ضحية لمثل هذه الاعمال الاجرامية لاكثر من ١٥ عاما . ولم تتوقف هذه الاعمال حتى عندما تولت حكومة الوحدة الشعبية السلطة ، حيث أعلن الحزب الشيوعي ، الذي كان جزءا من تلك الحكومة ، أن هدفه ليس الحصول على السلطة السياسية فحسب بل السلطة الكاملة ، ولتحقيق هذا الغرض ستستخدم جميع الوسائل .

واليوم تقع بلادي ضحية لنفس هذا العدوان السافر . ففي أوائل شهر آب/أغسطس ، وكما أعلمنا مجلس الامن في حينه ، اكتشفت قواتنا المسلحة في أماكن في شمال ووسط شيلي كمية ضخمة من الاسلحة والمعدات الحربية المهربة الى داخل البلاد ، وبمسورة رئيسية عن طريق البحر نظرا لطول الساحل الشيلي .

وتشمل هذه الترمانة الهائلة - وهي هائلة بالنسبة لبلد صغير مثل شيلي - من بين الاسلحة التي وجدت حتى الآن - ٢ ٢٦٠ بندقية رشاشة طراز إم ١٦ أمريكية المنوع ، و ٢١٤ رشاشا خفيفا من صنع بلجيكا ، و ١١٤ قاذف صواريخ كاتيوشيا من صنع روسيا ، من نفس النوع المستخدم في افغانستان ، و ١٧٠ صاروخا من صواريخ "الو" المضادة للدبابات ، وحوالي مليوني طلقة للأسلحة التي ذكرتها ، و ٢ ٠٠٠ كيلوغرام من المتفجرات ، و ٢ ٠٠٠ قنبلة يدوية ، و ٨٠٠ قنبلة قاذف صواريخ ، ومواد أخرى لا مجال لاداجها هنا . وباختصار يبلغ المجموع ٨٠ طنا من الاسلحة ، يفوق شمنها ١٠ ملايين دولار . وفي أعقاب الاكتشافات الاولى وجدت مستودعات أخرى للأسلحة حتى في عاصمة شيلي ، مما يؤكد حجم التحدي الارهابي الذي نواجهه .

وإننا نعتقد أن جزءا كبيرا من هذه المواد لم يكتشف ولم يصادر بعد . وهذا سبب جوهرى للتدابير الطارئة ذات الطابع المؤقت التي تعين علينا اتخاذها في جميع اراضيها .

وقد طلبت حكومة بلادي رسميا التعاون الدولي بغية تحديد أصل ومصدر هذه الاسلحة . وتجدر الملاحظة أن القوة التدميرية لهذه الاسلحة والمعلومات التي جمعناها فيما يتعلق بطريقة تهريبها الى البلاد تبين أننا لا نواجه عملية ارهابية بل عملية

عسكرية حقيقة مخططة وممولة من خارج شيلي ، هدفها المقرر هو تشجيع العنف والدمار والموت ، واغراق البلاد كلها في حرب أهلية . ويظهر بوضوح من حساب عدد الضحايا الذي يمكن أن يؤدي اليه استخدام كل هذه الاسلحة حجم الفاجعة التي تجنبناها بنجاح . وعلاوة على ذلك كان لابد لهذا الهجوم أن يخل انتهاكا كبيرا لحقوق الانسان .

ونحن نعلم من يقف وراء كل هذه الاعمال ، فهم لم يحاولوا التستر على تورطهم . ونحن نرى أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبدي عدم اكتراث أو يتخذ موقفا ملبيا عندما يواجه بهذا النوع الجديد من العدوان ، لانه اذا ترك ما حدث اليوم ضد شيلي دون عقاب فانه قد يؤدي الى كارثة لا رجعة فيها بالنسبة للمنطقة ككل .

وهكذا علينا مرة أخرى أن نتهم الحزب الشيوعي الشيلي ، الذي صرح علانية بقراره بشن كفاح مسلح من أجل انشاء حكومة شيوعية في شيلي ، كيما يتمكن عندئذ من مساعدة حركات ارهابية أو مخربة مماثلة تعمل في قارتنا . وان الحملة المخادعة المستمرة التي يقدمها يوميا راديو موسكو ووسائل الاعلام الاخرى منذ أكثر من ١٣ عاما هي برهان آخر على هذا القول .

وبالاضافة الى هذه الاعمال غير القانونية واللااخلاقية ، كان لهؤلاء المسؤولين الجرأة مرة تلو الاخرى على الادعاء بأنهم أصبحوا دعاة السلم الدولي والحرية ، في الوقت الذي يشنون فيه حملة ترمي الى زرع الشكوك فيما يتعلق بمدق الحقائق التي أعلنتها شيلي ، وذلك بغية التهرب من مسؤولياتهم أو اخفاء الحقيقة المتمثلة بالاكشاف المذهل لتلك الترسانة عن العالم .

هذه هي ثمرة العملية المشينة التي شجعتها بلدان الكتلة السوفياتية ، والتي زرع من خلالها العنف في شيلي عن طريق حملة مستمرة داخليا وخارجيا . وينبغي للبلدان الغربية ، ولاسيما بلدان أمريكا اللاتينية ، أن تدرك أن هذه الاسلحة لم تكن تستهدف على وجه الخصوص إضعاف الحكومة الحالية في شيلي . فالعنف الذي كان يزمع القيام به ليس إلا جزءا من اطار خطة إجرامية مرسومة منذ أمد طويل تهدف في النهاية الى اضعاف القيم الاساسية التي تلهم الدول الغربية .

وكما قلت من قبل لاحتضانه أول مرة في عام ١٩٧١ التوريد غير الشرعي للترسانة الضخمة من الأسلحة السوفياتية الى شيلي ، وصعق له العالم أيضا في ذلك الحين . وهناك ما يكفي من الأسباب لربط هذه العملية التي تتعرض لها بلادي بالأعمال التي أدت الى اشارة الفوضى في بلدان أخرى أو الاضرار بها . وتشكل هذه العملية جزءا من شبكة الارهاب الدولي الذي تعاني منه أيضا بلدان أخرى في قارتنا . وهدفها واضح للغاية : منع توطيد الديمقراطية في أمريكا اللاتينية .

ان الذين يسمون الى هذا الهدف لا يعرفون مدى ضلالهم . فقد أدانت جميع القطاعات الديمقراطية في شيلي ، بما فيها المعارضة ، استيراد الأسلحة غير القانوني . ولكن أخطر جانب لاكتشاف هذه الأسلحة هو اثبات أن الغرض من جلب هذه الأسلحة هو اشارة حرب أهلية في شيلي . ففي ٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، كان رئيس الجمهورية هدفا لمجموعات ارهابية تستخدم أسلحة من الترسانة التي ذكرتها ، في هجوم آثم يرمي الى اغتياله و اشارة فوضى وطنية . وكانت حصيلة هذه الحلقة المفجعة ، الوحيدة في تاريخ شيلي المتصلة برئيس الدولة ، خمسة قتلى واصابة تسعة أشخاص بجراح خطيرة .

فقد حاولوا ، مبيدين الطابع الاجرامي لتصميمهم وجراتهم ، اغتيال رئيس الجمهورية ومرافقيه مؤكدين أنهم لا يابيهون بأي رادع انساني أو اخلاقي . هذا هو المنطق الارهابي الذي تدعمه الشيوعية الدولية .

وبالرغم من هذه الاحداث الخطيرة ، لا تزال الحكومة الشيلية مكرمة نفسها لعملية اقامة المؤسسات الديمقراطية ، واثقة من أن الاستيراد السري للأسلحة ، ومحاولة اغتيال شخصية بارزة ، والسعي الى الثورة عن طريق التخريب ، لن يؤدي إلا الى توحيد الشيليين المعارضين للعنف والمحبين للسلام .

واذ ندين هذا العدوان أمام الأمم المتحدة ، نؤكد من جديد وبصورة رسمية عزمنا الراسخ على إعادة شيلي إلى الديمقراطية الكاملة وعلى التزام الحكومة بمواصلة عملية بناء المؤسسات وفقاً للأنماط المحددة في دستور عام ١٩٨٠ الذي يلزم الحكومة والمحكومين على السواء .

من السهل على المرء أن يقتصر على تقديم تحليل انتقادي لمنظمة الأمم المتحدة . ونحن لا نرغب أن نبقي في تلك المرحلة وليس هذا أسلوبنا . وتود شيلي الآن أن تشاطر الوفود الأخرى بعض التوقعات بالنسبة للمستقبل .

إننا على اقتناع بأن هناك ما يمكن أن يسمى مجالات توافق الآراء ، وهي تحتاج دراسة متعمقة وتمثل ميداناً مفيداً لمواءمة جهود المنظمة . وإذا وجهنا دينامية الأمم المتحدة صوب هذه المجالات وتركنا جانباً تلك التي لم تحقق أي تقدم ، فإننا سنخلق مناخاً يسود فيه قدر أكبر من الثقة في المنظمة .

وتود بلادي أن تقترح رسمياً أن تركز الأمم المتحدة أو تكرر إجراءاتها التفضيلية لمجالات توافق الآراء . وقد حددنا بعض الجوانب بوصفها قيمة بانتاج اتفاقات أو مفضية إلى مفاوضات منتجة .

والجانب الأول هو تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية . إن هذه الأداة القيّمة للتنمية تحتاج إلى مزيد من المشاركة الناشطة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فدون تجاهل المساهمة الهامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تشكل الجمعية الأطار القانوني والسياسي المناسب بحيث يمكن أن تستفيد جميع الدول بصورة متزايدة من هذه التكنولوجيا .

لا يمكن للعالم أن يكتفي بموقف المتفرج المذهول على الأثار المدمرة والاستخدام المشوه للطاقة النووية . بل على النقيض من ذلك ، نريد أن نستعيد العناصر الإيجابية وأن نسخر مصدر الحياة هذا لتوليد الحياة لا الموت .

ثانياً ، هناك تشكيل آليات نزع السلاح الإقليمية . وبالنظر إلى الركود الذي طرأ على مفاوضات نزع السلاح العالمية ، نرى أنه يتمين علينا أن نلتزم بإجراءات فسي ميدان نزع السلاح الإقليمي . وهذه الآليات ينبغي أن تتضمن أدوات تغطي إلى إنشاء شبكة

تحمي البلدان أو على الأقل تخفف الاخطار التي تنطوي عليها حالات الصراع المحتمل التي تظهر في مختلف أجزاء العالم اليوم .

ومن الجلي أن تعميم آلية من هذا النوع سيفرج عن موارد من أجل التنمية . وفيما يتعلق ببلادي ، ليس هذا الاقتراح اقتراحا نظريا ، بل هو ، على النقيض من ذلك ، هدف هام من أهداف سياستها الخارجية . ولهذا السبب أعربنا فورا في ذلك الوقت عن تأييدنا لاعلان رئيس بيرو ، آلان غارسيا ، فيما يتعلق بنزع السلاح الاقليمي .

واضافة الى ذلك ، شرعنا في وقت سابق من هذا العام ، وكنتيجة لهذه المبادئ ، في عقد سلسلة من الاجتماعات بين قيادتي القوات المسلحة في شيلي وبيرو في جهد يسعى الى ايجاد صيغ ملموسة تسمح باجراء تخفيضات للانفاق على الاسلحة .

ونعتقد أن هناك مناطق أخرى من العالم يمكن فيها التوصل الى اتفاقيات أو مبادرات مماثلة تؤدي الى التقليل من آفة القوة والى النهوض الناشط باوضاع تواتي السلام والامن والعدالة على الصعيد الدولي . ولهذا الغرض ، ما من شك في أن الامم المتحدة يمكن أن تلعب دور الحافز والاداة الدافعة لهذا النوع من المبادرات .

شالسا ، هناك مسألة قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية . يلاحظ المجتمع الدولي باهتمام متزايد التحدي التكنولوجي النابع من استكشاف واستغلال الفضاء الخارجي . وشيلي ، شأنها في ذلك شأن الامم النامية الأخرى ، تطمح الى جنسي الفوائد التي يمكن جنيها من نظام واسع النطاق للتعاون في مجال الفضاء الخارجي . ولهذا السبب ، من الأهمية البالغة بمكان الشروع في سلوك سبيل يفضي الى اعتماد اتفاق دولي يضع القواعد القانونية التي تتيح لجميع الشعوب فرص الاشتراك في الانتفاع بفوائد تكنولوجيا الفضاء . إن الفضاء الخارجي ، وهو التراث المشترك للإنسانية ، تعتبره الدول مجالا مبشرا بالخير ، لأنه سيزودها بوسائل حماية وتطوير مواردها الطبيعية وباستخدام أكثر الأدوات فعالية في خططها الخاصة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي .

ولا شك أن فرص المشاركة في اقتسام فوائد هذه الأنشطة يستتبع ضمنا الاعتراف بحق الدول التي تستكشف الفضاء الخارجي في تمويل ملامم عن جهودها وعن بحوثها التقنية والعلمية .

رابعا ، هناك المشاكل المتعلقة بالبيئة . شمة مشاكل عديدة اليوم تؤثر على الانسانية نتيجة لتبديد مواردها الطبيعية وتلوث الجو والبحر والبر . وقد نشأ عن هذا ضرورة سياسية لا يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتجاهلها . ان تدهور البيئة جريمة لانه يخل بأبسط معايير نوعية الحياة الانسانية اللازمة للمعيش بكرامة . ومن هنا تأتي أهمية التأكيد على درامة هذه المواضيع وتقييم التلوث عبر الحدود والقاء النفايات في البلدان الأخرى ، مما يؤدي الى ظهور حالات خطيرة وضارة .

خامسا ، لدينا المشكلة الغذائية العالمية . ان المجتمع العالمي قد صدم من جراء الازمة الغذائية التي تحيق ببعض البلدان الافريقية ، وبمودة عامة ، بالمأساة الانمائية التي ابتليت بها تلك القارة . ولهذا ، فان المجتمع الدولي مستعد عاطفيا لاتخاذ اجراءات متميقة لحل المشكلة الغذائية العالمية ، مع التأكيد على مشاكل افريقيا .

وهذا موضوع جديد لتوافق الآراء ينبغي أن نتوجه اليه بجهودنا وسعة خيالنا . وموجز القول أن شيلي على اقتناع راسخ بأن هناك مجالات لتوافق الآراء كتلك التي أشرنا اليها ووصفناها بايجاز ، وأنه قد حان أوان الشروع في عملية تفاوض شاملة ومتكاملة ، نظرا لوجود قواسم مشتركة بينها . ويمكن أساسا أن تكون مصادر اتفاقات دولية في نهاية المطاف وأن تشكل مصدرا منتجا لتوجيه الأمم المتحدة وجهة تقنية بمنأى عن الاعتبارات الأيديولوجية .

ونحن اذ نقدم هذه المقترحات التي لابد من تحسينها وتطويرها لاحتياجات اللحظة السياسية والمحافل المختصة ، لا يحفزنا إلا الاحساس بالخدمة العامة الدولية ، بعيدا عن النظرة الضيقة . ولا يمكن أن تبقى الأمم المتحدة مسرحا للمجابهة العقيمة والخلافات التي تضعف مصداقيتها . ومن الأهمية بوجه خاص أن نخطط للمستقبل وأن نستفيد

بمودة واقعية من المواضيع التي يمكن أن تجتمع عليها كلمة الأمم تمشيا مع ممالحتها الدائمة .

عندما كانت أوروبا الغربية لا تزال تعاني من آثار الحرب العالمية الثانية ، قامت الدول المتحالفة وخصومها في تلك المجابهة ، بمودة متواضعة تنم عن العزم وسعة الخيال ، برسم طريق توافق الآراء على بعض نقاطه . وظل هذا الجهد يتعاضد وتحول في نهاية الأمر الى ما أصبح اليوم الاتحاد الأوروبي ، وهذه عملية كبرى في تاريخ العلاقات التعاونية فيما بين الأمم .

واليوم ، اذ نواجه مرة أخرى ضرورة الشروع في الطريق المفضي الى تحقيق المثل الأعلى للأمم المتحدة ، فلنأخذ في اعتبارنا عملية الاتحاد الأوروبي . إن خيار الساعة يتمثل في التعاون والتفاهم أو التفكك والمجابهة .

وحكومة بلدي على اقتناع بأن الأسلوب الذي يجمع بين الحزم والتواضع والمتمثل في ايجاد نقاط توافق الآراء ، سيشجع لنا اتخاذ خطوات واقعية وحازمة صوب عالم أكثر تكافلا وتكاملا وسلميا .

السيد آل خليفة (البحرين) : السيد الرئيس ، اسحوا لي في البدء أن
 أزجي لكم التهنئة الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والأربعين
 للجمعية العامة ، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في ادارة أعمالها . وأغتنم هذه
 المناسبة لأهنئ بلدكم الصديق بنغلاديش الذي تربطنا به أوثق العلاقات والصلات
 التاريخية والاجتماعية والسياسية . ويسعدني أن أعبر باسم وفد بلادي عن شكرنا لسلفكم
 سعادة السيد خايمي دي بينيس لمساهماته القيّمة في ادارة أعمال الدورة الماضية .
 كما أود أن أعرب عن عظيم التقدير لسعادة الأمين العام ، خافيير بيريز دي كويبيار
 لجهوده ومحاولاته من أجل تعزيز التعاون والأمن في العالم ، راجين أن يستمر في هذه
 المهمة الجليلة .

ان اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلم لهو مناسبة
 تتيح لشعوب المعمورة فرمة للتأمل والتفكير في تجنب العالم مخاطر الدمار والفتنة
 الذي يمثله الرعب النووي الذي نعيش تحت وطأته . ان المجتمع الدولي يواجه اليوم
 أزمة تهدد بقاء الانسان ومصيره نتيجة لسباق التسلح ، وخاصة التسلح النووي . ولعل
 من أسباب هذه الأزمة ان المجتمع الدولي لم يستطع حتى الآن تجاوز تراكمات التاريخ
 الحديث بكل مرارته ومآسيه . فمازالت ذكرى الحروب والدمار والاستعمار تولد بيننا
 الشعور بعدم الثقة والشك في امكانية تجاوز تجارب الماضي المرير . وقد أدت نوازع
 الخوف وعدم الثقة الى سباق للتسلح لا نهاية له ، وخاصة بين الدولتين العظميين
 الرئاسيتين ، حيث بلغ اجمالي انفاقهما العسكري حوالي ٧٠ في المائة من مجموع
 الانفاق العالمي . ولا ريب أن هذه الحقيقة تتعارض مع دور الانسان الطبيعي في تعمير
 الارض وبناء الحضارة الانسانية .

ان نمط العلاقات بين الأمم يتسم اليوم بالانانية المفرطة ، وبحدة الصراع بين
 المبادئ والايديولوجيات المختلفة ، والمكاسب السياسية والاقتصادية الذاتية . وغالبا
 ما يستخدم العنف كوسيلة لتحقيق تلك الاطماع المختلفة . ولا غرابة أن تؤدي تلك
 العلاقات الدولية المتردية الى الاحباط والى زعزعة ثقة الانسان بمستقبل يسوده الامن
 والاستقرار والسلام .

ان المجتمع الدولي يدرك أبعاد أزمة العلاقات الدولية في الوقت الراهن ، ويدرك أيضا أهوال أية حرب نووية حتى ولو كانت محدودة . إلا أن هذا الوعي وهذا الإدراك لم يدفعاه للبحث عن حلول جديدة للخلافات الايديولوجية والسياسية في النظم الاجتماعية والاقتصادية بغية بناء نظام دولي ينشر السلام ويديم الأمن والاستقرار في العالم .

ومما لا شك فيه أن أزمة الثقة المستحكمة بين الدول الكبرى كانت من الأسباب المهمة التي أدت الى فشل مفاوضات نزع السلاح ، ومن ثم الى فشل اقامة نظام دولي قائم على أساس الأمن الجماعي .

ان هذا المنحى في العلاقات الدولية قد أدى الى سباق محموم من أجل فرض سياسات الامتقطاب والحرب الباردة في مختلف أرجاء العالم ، اذ خلق مخاوف أمنية في بلدان العالم الثالث التي جعلت منها بعض القوى مرتما مباحا لفرض الهيمنة وبسط النفوذ ، وبالتالي السيطرة على مصادر الطاقة والمواد الأولية ، ولب تلك الشعوب حقها في ممارسة سيادتها على ثرواتها القومية ، وحرمانها من الحصول على العائد المجزي لمنتجاتها ، كما غذت الفتن الاقليمية وزادت من بؤر التوتر في مناطق كثيرة من دول العالم الثالث ، فحققت بذلك سوقا رائجا لصناعة السلاح وتجارة الحروب* .

لقد ابرزت تلك السياسات المتطرفة وضعا جديدا بوجهين متناقضين : ففي الوقت الذي تسخر فيه الدول المتقدمة جل امكانياتها لتعمير الارض وبناء الحضارة ، فانها من جهة أخرى تجند الامكانيات والاموال الطائلة لصناعة وسائل الدمار والغناء . وهكذا أصبحت عمليات التعمير والتخريب ظاهرة من ظواهر هذا الصراع الذي رسم طرقا متعرجة لمسار العلاقات بين الأمم ، بحيث أصبحت الدعوة الى التعاون الدولي والأمن الجماعي مجرد أحاديث لا تتسم بالجدية في معظم الأحيان .

ان مواجهة التحدي الذي يمثله الرعب النووي اليوم يكمن في مدى مقدرة المجتمع الدولي على تجميع طاقاته وتوجيهها نحو التعاون الجماعي المشترك لايجاد

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد تركمن (تركيا) .

حلول لقضايا الانسان الملحة ، بدلا من بناء العلاقات الدولية على اساس الصراع والتنافس الذي لن يؤدي إلا الى الدمار الجماعي والفناء الشامل . ومن هذا المنطلق نستطيع القول بان مسألة الامن والسلام ونزع السلاح ، وخاصة السلاح النووي ، لا تمنى الدولتين العظيمين أو الدول المالكة لهذه الاسلحة فحسب ، لان المسألة تشمل اتصالا وثيقا بمصير جميع الشعوب . ونأمل ان تكون حادثة تشيرنوبل التي وقعت في الاتحاد السوفياتي مؤخرا وحوادث أخرى مماثلة ، حافزا لاقناع الدول التي تملك أسلحة ومنشآت نووية بأنه لا مناص من العمل الجماعي لايجاد ترتيبات للامن المشترك لكافة الدول والشعوب . ونود ان نؤكد بهذا الصدد ما ورد في تقرير الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الامن برئاسة رئيس وزراء السويد الراحل أولف بالمه بأن السلام الدولي ينبغي ان يقوم على الالتزام بالبقاء المشترك بدلا من التهديد بالتدمير المتبادل .

ان الساحة الدولية تفتح بنزاعات دولية وبؤر توتر اقليمية هي بحاجة الى حلول عاجلة . ولا ريب ان معظم - ان لم يكن كل - هذه المنازعات الاقليمية هي نتيجة تفاعلات ومؤثرات دولية شديدة الترابط والتنافس سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا .

وانه لمن المؤسف حقا ان الامم المتحدة ، على الرغم من أنها حققت انجازات كبيرة في المجالات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية ، لم تتمكن من تحقيق ما كانت تتطلع اليه شعوب العالم في تجنب مخاطر الحرب أو التهديد بها ، وبلوغ الاهداف التي تتطلع اليها أجيال الحاضر والمستقبل في العيش في أمن وطمأنينة وسلام . ان المبادئ التي جاء بها الميثاق كفيلة بتحقيق الرخاء والازدهار والامن والمساواة بين شعوب هذه المعمورة ، لو ارسيت دعائم العلاقات بين الدول وفقا لشرعة الامم المتحدة وأهدافها .

لذا فاننا مطالبون ، كما يقول سعادة الامين العام في تقريره السنوي ، ليس بمجرد الايمان بتلك المبادئ وحسب ، وانما بوضع تلك الاهداف والمبادئ موضع التطبيق في معاملاتنا وعلاقاتنا الدولية . ومن هذا المنطلق فاننا نتابع بكل الاسى والالام الحرب المريرة الدائرة بين العراق وايران ، التي دخلت عامها السابع حيث يخيم الحزن والدمار على البلدين الجارين . وعلى الرغم من المبادرات التي شكلت محاولات جادة لحل هذه المشكلة من قبل الامم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومنظمة

المؤتمر الاسلامي ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، والوساطات الفردية والاقليمية الاخرى ، نجد ان ايران وللأسف الشديد لم تستجب بعد لنداءات السلام هذه .

اننا عندما ندعو الى انتهاء الحرب فاننا ننطلق من حقيقة حرصنا على سلامة وأمن البلدين والشعبين الجارين ، وتجنبيهما المزيد من الخسائر والدمار الشامل الذي هو النتيجة الحتمية لو استمرت الحرب الى ما لا نهاية . اننا ومن واقع مسؤوليتنا كشرقاء ، نتقاسم العيش واياهم في تلك المنطقة التي ارهقتها الحرب ، ندعو ايران وبكل اخلاص وتجرد الى ان تستجيب لنداءات السلام ، وستجد من دول منطقة الخليج السند الحقيقي لكل ما من شأنه اقرار السلام والامن في المنطقة .

اننا ومن على هذا المنبر نطالب منظمة الامم المتحدة مجددا باستمرار جهودها من اجل خلق مناخ صالح لبدء حوار يؤدي الى انتهاء هذه الحرب المدمرة . كما ندعو القوى ذات النفوذ على الساحة الدولية ان تمارس مسؤولياتها وتقدم مساهماتها من اجل ايجاد تسوية نهائية للنزاع العراقي الايراني تحفظ الحقوق المشروعة للطرفين المتنازعين .

ان هناك من يعتقد بان الحرب بين العراق وايران محصورة في نطاق محدود ، ولا تستدعي اهتماما اكبر من حجمها ، على حساب القضايا الدولية الاخرى ، خاصة وان النفط يتدفق بصورة اعتيادية لا تشير قلق الاسواق العالمية .

ان بعض القوى الدولية التي تتبنى هذه الرؤية الضيقة عن الحرب العراقية الإيرانية والامنية والامن في منطقة الخليج تحصر اهتمامها في النفط والاسواق المفتوحة وتجارة السلاح ، ولا ثابه لتفهم معطيات السياسة وحركة التاريخ في هذه المنطقة .

ان الشواهد التاريخية توضح بان معظم الحضارات التي سادت في منطقة الخليج والجزيرة العربية منذ اقدم العصور كانت تتوسط حضارات كبرى بين الشرق والغرب وقد جلب هذا المركز المتوسط ازدهارا اقتصاديا ، وانشأ اسواقا وحركة تجارية نشطة ، تركت آثارها الواضحة على نمط التوجهات السياسية والاجتماعية التي اتسمت بالاعتدال السياسي والتعاون مع الدول الاخرى في جميع المجالات التي تحقق المصالح المشتركة .

ان هاتين السمتين البارزتين للمنطقة لم تسيرا في خطين متوازيين أو متوافقين على الدوام ، بل كانتا تتأرجحان بين المتغيرات والشواهد في حركة التاريخ . فحينما كانت تيارات التطرف تعكر مفاو الاستقرار والوشام في المنطقة كان صوت الاعتدال يخبو ويخفت ، الامر الذي كان يؤدي الى خروج البعض خاسرا بسبب التأثيرات والتفاعلات السياسية والاقتصادية ومصالح الدول الاجنبية .

ان هذه الحقيقة التاريخية قد اثبتت بان الاستقرار والسلام والامن في هذه المنطقة كانت دائما في مقدمة المبادئ التي تجلب الخير والمنافع للجميع ، وتحافظ على صوت الاعتدال الرزين ، ونرجو أن يكون لهذه الحكمة صدى في آذان وعقول أولئك الذين يراهنون على استمرار الحرب الإيرانية العراقية ، وأولئك الذين يقفون موقف المتردد وأحيانا المتحفز لاقتناص مصلحة آنية . وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب بمبادرة السلام التي قدمها العراق في الثاني من شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ بشأن انتهاء الحرب حتى تستطيع شعوب المنطقة العيش في ظل ظروف طبيعية آمنة ومستقرة .

ان مسألة فلسطين ومشكلة الشرق الاوسط تمثلان أكثر الامثلة وضوحا على فشل التعاون الدولي سواء في نطاق الامم المتحدة أو خارجها . ولقد حاول عدد من الدول القيام باتصالات انفرادية باطراف النزاع ، وتقديم مبادرات عديدة لايجاد تسوية سلمية للنزاع في المنطقة ، وتمخضت ارهاسات تلك المرحلة عن توقيع اتفاق بين مصر واسرائيل ، ومع ذلك لم تتوقف الممارسات الاسرائيلية العدوانية اذ اغارت اسرائيل

على المنشآت النووية السلمية في العراق عام ١٩٨١ ، وقامت بغزو لبنان عام ١٩٨٢ ، ونفذت مذبحه للاجئين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا التي تخيم علينا ذكراها الاليمة هذا الشهر . وطبقت أيضا سياسة الاستيلاء على الأراضي العربية بالقوة ، وقامت ببناء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وبضم مرتفعات الجولان السورية ، وتغيير معالم القدس الشريف . وأغارت على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، فضلا عن سياسة القمع والتشريد والارهاب التي تمارسها بصورة يومية في الأراضي العربية المحتلة ، والاعتداءات الوحشية التي تشنها باستمرار على لبنان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين والتي كان آخرها الغارات الجوية على جنوب لبنان في الأسبوع الماضي .

ونتساءل : لماذا لم تستطع كل هذه المحاولات والمبادرات السلمية أن تجلب السلام الى منطقة الشرق الأوسط ؟

اننا نعتقد بأن معظم الجهود والمبادرات قد بدأت بداية غير واقعية وذلك لتجاهلها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، وبذلك اتجهت تلك الجهود الرامية الى حل النزاع العربي الاسرائيلي اتجاها خاطئا . لذا فان أية مبادرات أو جهود أيا كان مصدرها ومهما حسنت نوايا القائمين عليها ستصل حتما الى طريق مسدود اذا لم تتخذ قضية فلسطين والشعب الفلسطيني أساسا لها على طريق الحل العادل والشامل .

وعلى الرغم من وضوح هذه الحقيقة فان بعض الدول ما زالت تنظر الى هذه القضية المصيرية للأمة العربية بمنظار اسرائيلي لا تتجاوز أهدافه حاجز الحلول الجزئية التي لا تؤمن استقرارا ، ولا تدفع عملية السلام الحقيقي الى الامام في المنطقة .

ان السلام الشامل والدايم لا بد وأن يبني على قاعدة من العدل يكون أساسا الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره بنفسه واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تكون شريكا أساسيا في أية جهود سلمية ترمي الى حل هذه القضية بصورة واقعية وعادلة . وان عقد مؤتمر دولي يشارك فيه جميع الاطراف

المعنية والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن يشكل خطوة عملية لتحقيق السلام العادل والدايم في المنطقة .

تستأثر انتفاضة الغالبية الوطنية في جنوب افريقيا باهتمام الرأي العام العالمي بعد أن أصبح واضحا للمجتمع الدولي بأن الاغلبية السوداء التي تكافح ضد الظلم والاضهاد على مدى سنوات طويلة قد بدأت الثورة الشاملة من أجل القضاء على ذلك النظام العنصري .

ويبدو الآن بأن التجارب التي يقاسيها المواطنون في جنوب افريقيا قد رسمت لديهم القناعة بأن المقترحات الاصلاحية التي يقدمها النظام العنصري بين الفينة والاخرى هي بمثابة مهدشات سياسية لامتناع الاستياء المحلي والعالمي . ولقد باتت معروفا لدى الجميع بأن الازمة في جنوب افريقيا ليست مشكلة سياسية فحسب ، وانما هي ازمة تتعلق بمبادئ غير اخلاقية ترفضها شعوب الارض قاطبة ، لأنها تتنافى مع مبدأ سواسية البشر ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وهكذا فان استحالة التعايش مع هذا النظام ينبع من هذه الحقيقة ، ولا يبدو هذا الامر غريبا لانه مهما قدم نظام برريتوريا العنصري من تنازلات ، فانه سيظل محتفظا بالمبادئ الاساسية للفصل العنصري البغيض . لذا فان اهتمام الجهود الدولية ينبغي أن ينصب على وضع خطة عمل واضحة لارغام نظام برريتوريا على الرضوخ لمنطق الحق والعدل الذي يتمثل في القضاء على سياسة الفصل العنصري كنظام سياسي واجتماعي لا يليق بكرامة الانسان .

ان المجتمع الدولي مطالب اليوم بأن يترجم مؤازرته لكفاح شعب جنوب افريقيا المشروع الى مواقف عملية ، اذ لم يعد التأييد المعنوي يجدي نفعا لحمل نظام برريتوريا على العدول عن سياسة الفصل العنصري . ولقد اتخذ مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في هراري في الفترة من ١ الى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ قرارات واضحة المعالم بخصوص هذا الموضوع . واننا نناشد المجتمع الدولي تأييد قرارات هذا المؤتمر تأييدا ايجابيا ، ونعتقد بأن الوقت قد حان لكي يطلع مجلس الأمن ، وخاصة الدول الدائمة العضوية فيه ، بهذه المسؤولية الدولية وذلك بفرض المقاطعة الشاملة والعقوبات الاقتصادية المارمة لاجبار النظام العنصري على الرضوخ لارادة الحق والعدل .

أما بالنسبة لقضية ناميبيا فما يزال نظام جنوب افريقيا مستمرا في احتلاله غير المشروع لهذا الإقليم ، بشكل يتعارض مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة القرار ٢٣١٤ (د - ٢٩) بتاريخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ . ويؤسفنا أن لا نرى أي تقدم ايجابي لتطبيق خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . اننا نؤكد مجددا تاييدنا الكامل لكفاح شعب ناميبيا الشرعي من أجل الحرية والاستقلال بقيادة ممثله الشرعي والحقيقي منظمة سوابو .

ان الشعب الافغاني ما يزال يعاني من الاحتلال الاجنبي منذ عام ١٩٧٩ حيث فقد حريته بفرض نظام غريب عليه بقوة السلاح ، وأرغم على العيش في ظل نظام لم يرتضيه لنفسه ، بل قاومه وما يزال بقوة العقيدة والسلاح .

اننا ندعو الى سحب جميع القوات الاجنبية من أفغانستان تلبية لارادة المجتمع الدولي التي عبرت عنها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واعطاء الفرصة للشعب الافغاني في أن يختار النظام السياسي والاجتماعي الذي يلائم تاريخه وتراثه العريق . ونأمل أن تكلل مساعي الامين العام للأمم المتحدة بالنجاح ليسترد الشعب الافغاني حريته ، ويتمكن من التعبير عن ارادته الحرة بعيدا عن سيامات الهيمنة والاستقطاب والتهديد .

أما فيما يتعلق بالقضية القبرصية ، فاننا نحیی الجهود التي يبذلها الامين العام للمنظمة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين ، وذلك لتمهيد الطريق أمام تسوية سلمية عادلة وداشمة .

أما بالنسبة للقضية الكورية ، فاننا نتعاطف مع آماني الشعب الكوري في شطري كوريا من أجل اعادة توحيد وطنه ، ونرحب بأي حوار ببناء من أجل تحقيق ذلك الهدف .

يمر الاقتصاد العالمي بأزمة خانقة تخيم بشبحها على حاضر ومستقبل شعوب الأرض قاطبة . وربما تكون هذه الأزمة مدعاة لكي تأخذ القضايا الاقتصادية مكانا بارزا على قائمة الأولويات الدولية ، ولتكون محورا أساسيا للتعاون الدولي . لكن الظاهرة الغريبة اليوم هي أن شغل وطأة أزمة الاقتصاد العالمي لم تحفز المجتمع الدولي لاستشعار مكان هذا الخطر الداهم إذ نرى التعاون الاقتصادي الدولي يزداد انحصارا على الرغم من ترابط الاقتصاد الدولي وازدياد عالميته . وبمعنى آخر فإن عالمية القضايا الاقتصادية وترابطها لم يواكبه تعاون دولي لمواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية الراهنة . ومن الواضح الآن بأن العلاقات الاقتصادية العالمية قد خرجت من طور المشكلة إلى طور الأزمة لتصبح تطوراتها قضية تهم مصير الانمان تماما كقضية الرعب النووي والأسلحة الاستراتيجية . وهكذا فإن مقتضيات هذه الأزمة تحتم تقويم مسار العلاقات الاقتصادية الراهنة بين الدول من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

إن هذه الأزمة قد بدأت تؤثر بشدة في اقتصاديات العالم الثالث منذ سنوات ، وقد بدأت معدلات النمو الاقتصادي تنخفض بشكل مزعج وأصابت معدلات التبادل التجاري تدهورا كبيرا ، بالإضافة إلى انخفاض أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية وأسعار النفط . وقد أدى ذلك بالتالي إلى تضخم حجم الديون الخارجية وخدمة الديون ، وازدادت الاضطرابات في مجال النقد والمال وأسعار صرف العملات . وبدأت الدول الصناعية المتقدمة بتطبيق سياسات الحماية الاقتصادية وذلك بفرض قيود تجارية صارمة ضد صادرات البلدان النامية مما أدى إلى مزيد من التدهور في اقتصاديات دول العالم الثالث . إن هذه الأوضاع الاقتصادية قد جلبت التذمر لمخططي السياسات الاقتصادية في البلدان النامية لما تنذر به من سوء العواقب إذ لم يتدارك المجتمع الدولي تصحيح مسار العلاقات الاقتصادية وذلك بإدخال إصلاحات جذرية على هيكل النظام الاقتصادي الحالي . وقد حان الوقت لأن تقتنع الدول الصناعية المتقدمة بأن استمرار هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية لا تؤثر سلبا على النظم السياسية والاجتماعية في العالم الثالث

فحسب بل سوف لن تكون الدول المتقدمة بمنأى عن تأثيراتها وتطوراتها السلبية .
ونأمل أن تدعو هذه الحقيقة الدول الصناعية المتقدمة الى فتح صفحة جديدة من
المفاوضات الاقتصادية الجادة مع الدول النامية وتتجاوز الخلافات الشكلية لاتاحة
الفرصة للتركيز على القضايا الموضوعية .

إن السلام مطلب انساني تنشده الشعوب والدول منذ غابر الأزمان كي تهنأ
بالاستقرار والامان وخاصة في المناطق التي تمزقها الصراعات والحروب . ولقد جاء
انشاء منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كمنقذ للأجيال القادمة من
ويلات حرب جديدة .

واليوم ، وقد أوشك القرن العشرون على الانتهاء ، أصبح السلام بأبعاده
السياسية والاجتماعية ليس مطلباً بل ضرورة عالمية ملحة يتحدد في ظلها مصير
الانسان ووجوده حاضراً ومستقبلاً . لذا فاننا ننظر الى المستقبل بنظرة أمل ورجاء يبسد
ظلمة التشاؤم ، ويمنح أجيالنا الثقة في جدوى العمل الجماعي من أجل البشرية حتى
يكون الحوار الإنساني الناضج وسيلة لإسعاد الإنسان وتخليصه من هواجس الخوف وعدم
الاستقرار وعموض المستقبل .

ويسرني أن أعلن من فوق هذا المنبر استعداد دولة البحرين التي تؤمن بالاهداف
السامية لميثاق الأمم المتحدة للعمل الجاد والتعاون المخلص البناء مع كافة الدول
من أجل المساهمة في استتباب السلام والامن في العالم وتحقيق الاهداف النبيلة لميثاق
منظمتنا .

السيد بري (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن

وفد بلادي وبالأصالة عن نفسي ، أتوجه الى السيد شودري بالتهاني الحارة لانتخابه
رئيساً للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . إن مداولاتنا سوف تستفيد دون شك
من العلم والمهارات الدبلوماسية الحكيمة التي يحملها الى منصبه الرفيع . وأغتتم
هذه الفرصة ، كي أعبر عن ارتياح حكومة بلادي لروابط الصداقة القوية التي تربط بين
بلدينا .

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق للإدارة الماهرة التي أظهرها السفير دي بينيس سفير إسبانيا خلال الدورة الأربعين . فخبيرته الدبلوماسية المعروفة للجميع وحنكته السياسية أسهمتتا أسهاما قيما في مناسبة تاريخية .

ولا بد لي أن أسجل إعجابنا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام السيد بيريز دي كوبيار ، في سعيه الذي لا يكل لإيجاد حلول لمشكلات عصرنا الدولية الملحة . ونحن نتقدم اليه بأطيب تمنياتنا باستعادته لمحته وعافيته كاملتين .

ونعرب عن ثقتنا المستمرة في عمله بوصفه أمينا عاما .

إن توافق الآراء الذي بزغ من الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، كان مفاده أن المنظمة العالمية ، رغم كل عيوبها ، لا تزال أفضل أمل لدى الإنسان في السلم والتقدم . وكان توافق الآراء هذا ، فيما اعتقد بمشابهة تمور لمسارين من العمل : المطالبة بإصلاح جوانب النقص التي عادة ما تكون طابع أية بيروقراطية مضى عليها أربعون عاما ، والمطالبة ، في نفس الوقت ، بتعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة في نظام الأمن الجماعي الذي أنشأه الميثاق .

وقد وضع خط العمل الأول موضع التنفيذ بالفعل نتيجة لجهود فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيع المستوى ، الذي شكل لاستعراض الأداء الإداري والمالي لهذه المنظمة العالمية . وحكومة بلادي ترحب بتوصيات الفريق المذكور ، باعتبارها منطلقا قيما لعملية الإصلاح ، ونعتقد أنها يجب أن تدرس بدقة . وفيما يتعلق بالمسائل والقضايا المالية الخاصة بالميزانية ، وهي قضايا حساسة ، اعتقد أنها يمكن أن تعالج بروح من حسن النية والتطبيق المستمر لمبادئ الميثاق ذات الصلة ، مع أخذ المسؤوليات المحددة للأمين العام في الاعتبار .

ولسوء الحظ ، لم تقابل بعد الاستجابة البناءة لاحتياجات المنظمة الداخلية بجهود مماثلة لتمييز سلطة المنظمة في سعيها لحسم المشكلات التي تعرض للخطر السلم والأمن العالميين .

إن الكثير من القضايا السياسية لعصرنا راجع في الأصل إلى انتهاك مبادئ أساسيين من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، هما مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، ومبدأ احترام حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد .

إنها لمأساة حقا أن تكون هناك دول كثيرة على استعداد لاعتلاء مبادئ الميثاق في المواقف التي لا تكون ذات صلة مباشرة ببلدانها . لكنها تتجاهل نفس تلك المبادئ عندما تجد ذلك من صالحها . لذا لا بد أن يكون هناك فهم متجدد لحقيقة أن يكون هناك فهم متجدد لحقيقة أن عضوية المنظمة الدولية تعني التزاما مخلصا بحكم القانون الدولي كما جسده ميثاق الأمم المتحدة ، والنهوض بكرامة الإنسان على أساس الاعلان العالمي لحقوق الإنسان .

إن الأمم المتحدة عملت دائما على إيجاد حلول عادلة ومعقولة تنبني على أساس مبادئ الميثاق عملا على تهيئة ظروف السلم في العديد من مناطق الصراع في العالم . وما يؤسف له ، أن هذه الحلول لا تزال بغير تنفيذ . ونتيجة لذلك ، يظل التوتر والصراع يسببان خسارة فادحة في أرواح البشر وانتكاسا مستمرا في السعي من أجل الاستقرار والتقدم .

ان الاهتمام الدولي مركز اليوم ، وبحق ، على الحالة الحرجة في الجنوب الافريقي . ومع هذا فان الجمعية العامة طالبت منذ أكثر من ٢٠ عاما بفرض جزاءات اقتصادية إلزامية شاملة ردعا للأقلية البيضاء في جنوب افريقيا حتى تكف عن فرض خطتها الاجرامية للفصل العنصري على الاغلبية السوداء . ونحن نشهد الان المواجهة الحتمية بين الاغلبية المقهورة ، الممّمة على استعادة حقوقها الانسانية الاساسية بأي شمن ، وبين الاقلية العنصرية المستعدة لاستعمال قوة الشرطة القمعية والقوات العسكرية لديها بأقصى درجات الوحشية ، من أجل الاحتفاظ بمركزها المتميز . وبدون شك ، سيظل العنف وإراقة الدماء في تصاعد مستمر ، ما لم يقع ضغط على نظام بريتوريا كيما يلقى الفصل العنصري ، ويفرج عن الزعماء المسجونين مثل نلسون مانديلا ويتخذ خطوات لإنشاء مجتمع ديمقراطي عادل حقا .

وتضمّ حكومة بلدي صوتها الى اصوات الداعين الى فرض جزاءات اقتصادية إلزامية على جنوب افريقيا ، بما في ذلك فرض حظر على تصدير النفط اليها - وهي دعوة تؤيدها موجة مد متعاطفة من الرأي العام في العالم كله . ونحن نرحب من كل قلوبنا بالاعتراف المتزايد بأن هذا التدبير هو الوسيلة الوحيدة السلمية والفعالة المتاحة لمنع وقوع صراع عرقي دموي طويل في الجنوب الافريقي .

وقد أصبحت المطالبة بفرض جزاءات على جنوب افريقيا أكثر الحاحا نتيجة لتعنت نظام بريتوريا في مسألة استقلال ناميبيا . فلم يحدث بالنسبة لاي قضية أخرى طرحت أمام الامم المتحدة أن حدّدت سلطة هذه الهيئة العالمية مثل هذا التحديد ، وتعرضت للخطر على هذا النحو الخطير مثلما حدث في حالة ناميبيا . وتشهد على أهمية هذه المسألة الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة ، وهي الثالثة بشأن ناميبيا ، والتي دعت مرة أخرى الى اتخاذ اجراءات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ولم يكن بوسع الدورة الاستثنائية أن تفعل غير ذلك نظرا لاستمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع لناميبيا وما تلجأ اليه من مناورات لعرقلة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وسياساتها القائمة على الاحتلال والعدوان الإرهابي والتخريب والضغط الاقتصادي ضد دول خط المواجهة .

لقد وجه مجلس الأمن عددا كبيرا من الانذارات النهائية في سياق انتهاكات جنوب افريقيا المارخة للقانون الدولي وانتهاكها المتكرر للسلم والامن على المعيديين الاقليمي والدولي . ويحدوني الامل في ان تطالب الجمعية العامة المجلس بموت موحد وقوي بتنفيذ تلك الانذارات النهائية .

من المشاكل الاخرى التي تشغل بال العالم ، الحالة في القرن الافريقي . وقد أدى الصراع الذي طال أمده في تلك المنطقة الى معاناة انسانية واسعة النطاق ودمار هائل للممتلكات وتدفقات كبيرة للاجئين . ومن الضروري القيام بعمل متضافر للقضاء على مصادر التوتر والصراع وارساء أساس متين للسلم والاستقرار في المنطقة . وتحقيقا لهذه الغاية ، من الحتمي اتخاذ تدابير لبناء الثقة في المقام الاول بغية تهيئة مناخ يفضي الى اجراء مفاوضات جادة بشأن المسائل الجوهرية تقوم على احترام حقوق الانسان لشعوب المنطقة .

ويعتبر الشرق الاوسط من أكثر المناطق اضطرابا في العالم رغم الحقيقة المتمثلة في أن المبادئ التي ينبغي أن تحكم تسوية دائمة وعادلة قد تم التسليم بها على نطاق واسع . وسيظل احلال السلم في المنطقة مسألة بعيدة المنال ما لم يرق كل الذين يعينهم الأمر بابداء الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى تسوية شاملة .

وتؤيد حكومة بلدي تمام التأييد قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تطالب بانسحاب اسراييل الكامل من كل الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، واعادة الحقوق الفلسطينية ، وخاصة الحق في انشاء دولة في فلسطين .

ونحن نؤمن بأن عقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الاوسط سيكون خطوة كبرى نحو التوصل الى سلم دائم وعادل ، ولكي يكون المؤتمر فعّالا ، سيتطلب المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني .

لا بد من الاعتراف بأن الوقت ليس في صالح السلم في الشرق الاوسط . وينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان ألا يتسلم جيل جديد تراث الكراهية واليأس مرة أخرى .

إن الحالة الخطيرة في أفغانستان ومحاولة قمع النضال التحرري لشعبها الشجاع لا يزالان من الشواغل الدولية الرئيسية ، وتؤيد حكومة بلدي بقوة جهود الأمين العام الرامية الى التوصل لتسوية سياسية تقوم على انسحاب كل القوات الأجنبية من أفغانستان ، واحترام سيادة ذلك البلد ووضعه غير المنحاز ، وعودة اللاجئين الأفغان في أمان وكرامة .

إن انتشار مناطق الصراع يتمثل بشكل واضح بالمستوى المنخفض للاحترام ، الذي يظهر على المسرح الدولي ، لمبادئ القانون الدولي ، كمبدأ التسوية السلمية للمنازعات ، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الدول ، ومبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . وفي هذا السياق ، تشعر حكومة بلدي ببالغ الأسف لتصعيد الحرب بين إيران والعراق ، وهي حرب أدت الى خسائر هائلة في الأرواح ، وأحدثت دمارا كبيرا في موارد البلدين ، كما عرضت للخطر السلم والأمن العالميين . ونحن نضم صوتنا الى الدعوة العالمية لاستجابة مخلصة لكل جهود الوساطة الرامية الى تحقيق وقف فوري لاطلاق النار والتوصل الى تسوية سلمية لهذا الصراع المأساوي .

ونحن نعرب عن أسفنا أيضا لأن شعب كمبودشيا لا يزال عاجزا عن تقرير مستقبله بمنجاة من التدخل الخارجي . وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تأييد الجهود الاقليمية والدولية الرامية الى تحقيق الاستقلال والحياد والسلم لكل بلدان جنوب شرقي آسيا .

إن العالم لا يمكنه أن يتحمل وطأة منطقة أخرى للتوتر والصراع في أمريكا الوسطى . ومبادرات السلم لمجموعة كونتادورا تتيح فرصة قيمة لتسوية مشاكل تلك المنطقة من خلال الحوار والتفاوض . وينبغي ألا تُضَيِّع هذه الفرصة .

وبنبرة مماثلة ، نضم صوتنا أيضا الى الدول الأخرى تأييدا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سلمي لقضية قبرص التي طال أمدها ولو أريد تلافى الأخطاء والمظالم التي حدثت في الماضي والتوصل الى مستقبل سلمي ومتسق للطائفتين في قبرص ، فإنه ينبغي التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات دستورية تعطي حقوقا متساوية لكل

المواطنين في تلك الدولة وتوفر الحماية اللازمة والضمانات الضرورية لتلك الحقوق . ونحن نأمل في ان تتوصل الاطراف المعنية الى تفاهم يؤدي الى تسوية ودية ومبكرة للمشكلة .

وهناك شاغل اقليمي آخر لحكومة بلدي ، هو تنفيذ الاعلان الخاص بجعل المحيط الهندي منطقة سلم . ونحن نأمل ان تتعاون دول المحيط الهندي والدول الداخلية والدول دائمة المعنوية في مجلس الامن والدول البحرية الكبرى المستفيدة من المحيط الهندي في الجهود الرامية الى عقد مؤتمر المحيط الهندي الذي تاخر انعقاده ، وذلك قبل عام ١٩٨٨ . وفي رأينا ان عقد هذا المؤتمر يظل خطوة اساسية نحو تحقيق غايات واهداف اعلان المحيط الهندي .

إن الحالة الاقتصادية الحرجة في قارتنا لا تزال من أبرز شواغل الدول الأفريقية حتى وإن كانت أسوأ جوانب الازمة قد خفت . وتشعر الحكومات والشعوب الأفريقية بامتنان عميق للاستجابة السخية من جانب المجتمع الدولي لمحنة الملايين الذين أصبحوا في حالة من العوز نتيجة لمجموعة من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان . فقد أنقذت أرواح لا حصر لها وأصبح لدى مئات الآلاف أمل في المستقبل نتيجة لإبداء حسن النوايا الراضع والتعاون من جانب الامم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الحكومية والخيرية والجماعات والافراد المعنيين .

ومع ذلك ، يجب الاطلاع بمهمة دعم هياكلنا الاساسية واقتصاداتنا ضد ما قد تتعرض له من كوارث طبيعية وغيرها . وتلك المهمة تتطلب تميمياً قوياً من جانب الدول الأفريقية لتصحيح اخطاء الماضي في مجال التخطيط من أجل التنمية ، والتحمل بالمسؤولية الرئيسية عن نموها الاقتصادي . كما تتطلب أيضا تدفقات مستمرة للمساعدات الانمائية لتوفير دعم أساسي لجهود التعمير .

إن برنامج الاولويات للانتعاش الاقتصادي يوضح بجلاء تصميم الدول الأفريقية على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الانتعاش والنمو المطرد . وآمل أن يكون اعتماد الجمعية العامة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة بمثابة إفصاح عن روح جديدة وبناءة من المشاركة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مهمة إعادة تعمير افريقيا .

إن كل بلد من بلدان افريقيا الاكثر تضررا يواجه تحدياً خاصاً بالإضافة الى الضغوط المعهودة للتخلف . ونحن في الصومال نبذل كل ما في وسعنا لمكافحة الجفاف والتصحر على الصعيدين الوطني والاقليمي على حد سواء . ولهذا السبب ، ساهمنا في إنشاء الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالجفاف والتنمية في شرق افريقيا .

والصومال ، بطبيعة الحال ، متضررة على نطاق مأساوي من مشكلة تدفقات اللاجئين الهائلة . والمساعدات الدولية تكفل ابقاء اللاجئين أحياء ، بيد ان وجودهم

المستمر في بلدنا لما يقرب من عقد من الزمان تعاضم بتدفقات جديدة ، مما ألقى عبثا لا يمكن تحمله على عاتق مواردنا المحدودة وبهيتنا المستهلكة .

لذا نناشد البلدان المانحة أن تولي اهتماما متجددا للتمهيدات التي قطعتها في المؤتمر الدولي الثاني الخاص بمساعدة اللاجئين في افريقيا فيما يتعلق بالمساعدات الطارئة والحاجات على المدى المتوسط والسمي لايجاد حلول دائمة لمشكلتهم .

ان خطة افريقيا من أجل الانتعاش والتنمية ، وفي الحقيقة ، خطط التنمية لكل البلدان النامية تعتمد في نجاحها ، في النهاية ، على إصلاح الاختلالات في النظام الاقتصادي العالمي وايجاد مناخ اقتصادي عالمي موات للتنمية .

إن أعباء الديون التي يفرضها التضخم المستورد تظل ، بغير شك ، من أخطر القيود المعقدة التي تعوق عملية التنمية . وتبرز دعوة منظمة الوحدة الافريقية لعقد مؤتمر دولي بشأن مديونية افريقيا الخارجية الابعاد الفظيعة لهذه المشكلة . ومن الجلي ان المكاسب التي حققتها الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة ستبدد ما لم تصغ حلول ببناء لمشكلة الديون .

ولقد ألفنا أن يظل تضيق الهوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية هدفا أساسيا للأمم المتحدة ، يبدو الآن أنه أخذ في التراجع . لكن التخلي عن ذلك الهدف سيعرض بقاء الملايين من البشر في العالم النامي للخطر وسيكون له أشد معاكس على النمو الاقتصادي العالمي كما سيضر بالسلم والأمن العالميين . وسيظل استمرار الجهود النشطة لتضييق الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة في مصلحة كل أعضاء المجتمع العالمي على السواء .

فمهما كانت الشواغل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة للدول الاعضاء ، ينبغي ألا ننسى انها تعيش جميعا تحت تهديد كارثة عالمية هي احتمال نشوب المواجهة النووية بين الدول العظمى . ولسوء الحظ ان المأساة النووية لا تخيم بظلها على أمن ومكانة الدول النووية وحدها ، بل على بقاء الحضارة وبقاء البشرية بل وربما كوكبنا

كله . وتأمل حكومتي أن تكون الدولتان العظيمتان الرئيسيتان قد أصبحتا أخيراً على استعداد للحوار معاً على أعلى المستويات ، والالتزام بشكل جدي بنزع السلاح النووي وحظر استحداث أسلحة جديدة للتدمير الشامل وابقاء الفضاء الخارجي للأغراض السلمية . وفي الختام ، أود أن أؤكد من جديد إيمان حكومتي بسلامة مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة الشابتة ومشاطرتنا شواغل العديد من الدول ازاء اتجاه التقليل من أهمية هذه الهيئة العالمية بل وتقويض دعائم سلطتها وفعاليتها .

ومع ذلك ، فقد اتضح مرارا وتكرارا في المجالين السياسي والاقتصادي على حد سواء أنه حتى من ينتقدون الأمم المتحدة يظنون للجوء إليها حين تخفق البدائل الأخرى . ورغم أن التقدم صوب حل المشكلات السياسية قد يكون بطيئاً ، يرجع الذنب في ذلك عادة إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية للإفادة من جهود الأمم المتحدة في حفظ السلم وإقامته . وسنجد أنه متمين علينا ، بالقطع ، أن ننظر إلى الأمم المتحدة بمفتها أداة لا غنى عنها للتقدم والسلم متى اخذنا في الاعتبار منجزاتها الملحوظة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

في عالمنا المعقد توجد امكانيات لا تحدّ لتحسين الأحوال البشرية حتى جنباً إلى جنب مع وجود التوترات الاقليمية والدولية الخطيرة والتهديد بكارثة نووية . ومتواصل حكومتي بذل كل ما في وسعها لدعم الأمم المتحدة اذ تستجيب على نحو مناسب لتحديات عصرنا .

السيد دالوي (الراس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نصاً

بالفرنسية) : بميق الارتياح نزجي إلى السيد الرئيس تهانينا على انتخابه لرياسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين . إن صفاته الشخصية كقائد وحنكته الدبلوماسية ضمان لحسن معالجة المشكلات الخطيرة التي تواجه منظمنا في الحاضر حتى نتمكن من ايجاد الحلول ، ومن ثم تعزيز بناء الثقة الدولية .

ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي أنجز أثناء الدورة الأربعين لا سيما أثناء الاحتفال بذكرى انشاء الأمم المتحدة وأن نشيد بالرئيس السابق السيد خايمي دي بينيس الذي اسهمت رئاسته إسهاماً كبيراً في تحسين صورة المنظمة .

ونود أيضا أن نتقدم بتهنئتنا الخاصة الى الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على مساهمته القيمة وجهوده الجديرة بالثناء التي ما فتئ يقوم بها في اضطلاعِه بواجباته . وبفضل خبرته الثرية وتفانيه الشخصي ونظرتِه المستنيرة لمشاكلنا الجماعية فإن فترة الخمس سنوات التي قضاها في منصبه ما برحت تشري عمل المنظمة من حيث تحليل وتحديد الاسباب الكامنة وراء الصعوبات التي تكتنف المؤسسات الدولية الحالية وتسهم أيضا مساهمة كبيرة في التخفيف من وطأة الازمة التي تهدد مصير الجميع في الوقت الراهن . إن الرأس الأخضر يقدر ايما تقدير اتزانه وهدوه في الساعات العصيبة التي يعيشها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر ، ونقدر أيضا له شجاعته الحاسمة عندما تتطلبها الحالة الدولية .

قبل ١١ عاما أصبحت جمهورية الرأس الأخضر عضوا في الاسرة الكبيرة للأمم المتحدة ، وانها ترغب في تقديم مساهمة متواضعة لبناء عالم يسوده السلم والتقدم والعدالة الاجتماعية . ومنذ ذلك الحين ما برحت الحالة الدولية تتردى باستمرار . ولم تتوطد أركان التفاوض والثقة حتى الآن . ولا تزال الصراعات والمنازعات قائمة في أجزاء عديدة من العالم . وقد أدى التنافس المتزايد بين الدول العظمى ، خصوصا في المجال النووي ، الى زيادة سباق التسلح بمستويات لم يسبق لها مثيل . وقد زادت حدة عدم التوازن وعدم المساواة بين الدول الغنية والفقيرة ، بينما زاد اليأس والفقر بين البلدان النامية ، وهذا مرده بصورة جوهرية الى ادامة النظام الاقتصادي الدولي الذي لم يعد يتماشى مع حقائق العالم المعاصر . وإن هذه الظواهر السلبية ، التي تهدد على نحو خطير السلم والامن الدوليين في الوقت الذي كانت فيه منظماتنا في العام الماضي تحتفل بذكرى انشائها ، تطرق اليها مرارا وتكرارا رؤساء الدول والحكومات . إن القادة الذين حضروا هذه المناسبة ، ناقلين لنا تطلعات وشواغل شعوبهم ، قد أكدوا الاخطار المحيقة بالبشرية وناشدونا أن نضافر جهودنا لتكريس انفسنا للمهمة العاجلة المتمثلة في بناء السلم والتعاون من أجل خدمة أغراض التنمية والعمل سوية على اضعاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية . ونلاحظ بقلق عميق ان التوترات

والازمات ما فتئت سمة شابتة في حياتنا اليومية وتنطوي على آثار خطيرة بالنسبة للبشرية .

إن الرأس الأخضر يكرر تأييده الكامل للمبادئ المنظمة للعلاقات الدولية كما هي متجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وممارسة بلدان حركة عدم الانحياز . وعلاوة على ذلك ، فإننا نكرر الإعراب عن الخلق الذي ترتكز عليه سياستنا الخارجية في التماس الحلول التي تفضي الى السلم والتنمية . واننا لعلس يقين أنه لا يمكن توفير أساس سليم ودائم للحوار والتعاون الدولي الا عن طريق الثقة والاحترام المتبادل .

إن الاتجاهات السلبية التي تتسم بها العلاقات بين الدول ، والتي نشهدها بصورة عملية في جميع الصراعات وبؤر التوتر وعدم الاستقرار في العالم ، متجسدة في أنشطة هذه المنظمة التي خرجت الى حيز الوجود قبل ٤١ عاما وقامت على أساس المساواة في السيادة بين الدول ، وهي منظمة مكرمة لبناء السلم وتعزيز التعاون والتنمية بين الشعوب .

إن جمهورية الرأس الأخضر مثلها مثل العديد من البلدان أعربت في المناقشة العامة في السنتين الماضيتين عن قلقها ازاء الصعوبات الهائلة التي تواجه هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة في تأدية واجباتها والسعي وراء تحقيق الاهداف النبيلة الواردة في مواثيقها .

وشأننا شأن الغالبية الساحقة من الدول الامضاء ما فتئنا ندافع عن وجهة النظر القائلة انه لا بديل عن الأمم المتحدة . وان تكافل عالم اليوم وتمددية وتمعد الحياة الدولية في الوقت الحاضر كلها أمور تتطلب حولا عالمية تتجاوز الحدود ، وهي حلول لا يمكن تحقيقها الا في اطار عالمي مثل ذلك الاطار الذي توفره الأمم المتحدة ، حيث تؤخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لكل البلدان ، كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها .

إن أي محاولة لتحويل انتباه الرأي العام الدولي الذي يصب الآن على القضايا الجماعية عن الاطار المؤسسي المتعدد الاطراف المتمثل في الأمم المتحدة من شأنها دون

شك أن ترضي المصالح التي ولّدتها الحاجة إلى التعصب القومي وتمهيد الطريق من أجل فرض حلول انفرادية على البلدان الأخرى ، ولكن هذا من شأنه أن يؤدي أيضا ، بل لقد أدى بالفعل ، إلى إضعاف المؤسسات الدولية بوصفها أطارا مناسبة لتفهم المشاكل التي تؤثر على معظم الدول .

إن مشاكل السلم والأمن العالميين والتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان مشاكل تمس جميع اصقاع العالم وشعوبها وذلك بسبب الطبيعة الجغرافية لهذه المشاكل . لذلك فإن المحاولات الرامية إلى إيجاد حلول لها تعتبر جزءا من إطار متعدد الأطراف ومستقر ومناسب تمثل فيه جميع شعوب العالم تمثيلا كاملا .

وإن الحاجة إلى الأمم المتحدة بوصفها المحفل المفضل ، أن لم يكن الوحيد ، لإيجاد حلول للمشاكل الجماعية قد أصبحت ماسة بشكل خاص في ظل الحالة الراهنة ، حيث نرى البلدان النامية ، بما فيها الرأس الأخضر ، تواجه مستقبلا قاتما ، خصوصا في الميدان الاجتماعي والاقتصادي . وإذا كنا نرغب جميعا ، كما أكد الكثير ممن تكلموا من على هذا المنبر ، في إنقاذ العالم من الكوارث والمساهمة في رفع شأن كرامة الإنسان ، ومن ثم خلق مناخ من السلم والازدهار للجميع ، فإنه يتعين علينا جميعا ، وبمروءة رئيسية البلدان التي تتحمل مسؤولية دولية كبرى ، أن نحدث أشرا عمليا على التزامنا بالاضطلاع بمهام الأمم المتحدة ، فضلا عن تقييدنا المارم بمقاصدها ومبادئها . ولسوء الحظ أنه حتى الآن ، وعلى الرغم من البيانات البناءة التي أدلى بها خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، لم يفعل شيء يُذكر للقضاء على الإزمة واستعادة الثقة بمنظومة الأمم المتحدة .

وعلى النقيض من ذلك فقد تزعزعت تلك الثقة بدرجة خطيرة بفعل الإزمة المالية التي تمر بها المنظمة . وكما نعلم أن الصعوبات المالية هي قبل كل شيء تجلُّ للمواقف السياسية الرامية إلى حرمان الأمم المتحدة من القيام بدورها بوصفها أطارا مؤسسيا للحوار بشأن المسائل الدولية الرئيسية القائمة حاليا على أساس المساواة في السيادة بين الدول . وهكذا فإنه إذا أُريد حل هذه الإزمة المالية فمما لا شك فيه أن

ذلك يساعد في حل الأزمة المؤسسية التي تكتنف الأمم المتحدة . ولا يمكن حل هذه الأزمة المؤسسية دون توفر الإرادة السياسية لدى جميع البلدان . إن مصيرنا المشترك يتطلب منا تقديم التضحيات الوطنية في هذا السبيل .

ومما لا شك فيه أنه يمكن فعل الشيء الكثير من أجل تنسيق عمل الأمم المتحدة ومن أجل تحسين فعاليتها الإدارية والمالية . وإن إنشاء فريق الثمانية عشر في العام الماضي ، بموجب قرار اتخذته الجمعية العامة بالاجماع ، قد أملت الحاجة إلى تحسين الأنشطة المالية والإدارية للمنظمة . ونأمل أن يساعد عمل الفريق على تحسين فعالية المنظمة . ويتمين على الجمعية العامة أن تولي جُلَّ اهتمامها للتوصيات التي وضعها الفريق وينبغي أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات من شأنها أن تعضد من الأمم المتحدة وتمكنها من أن تكون على ثقة أكبر ومؤهلة على نحو أفضل لتحقيق أهدافها .

ويطيب لنا أن نعتقد أنه ليس بوسعنا اليوم أن نجمع في آن واحد بين مُثل السلم والإعداد المفرط للحرب . ولا يمكن للمرء أن يستند إلى الحرية أو العدالة أو التقدم لإخفاء الاتجاهات أو الدعاوي الرامية إلى الهيمنة . وإن احترام المبادئ والقواعد التي تنظم العلاقات الدولية لا ينبغي أن يخضع للمصالح الوطنية أو أن يتلاشى في تفسيرات غامضة .

إلا أنه في انتهاك سافر لهذه المبادئ والقواعد ، تتزايد التوترات وتتمدد التهديدات لأمن العالم بسبب تكديس الأسلحة النووية وتوسيع نطاق سباق التسلح السي مناطق جديدة . إن القيام باستعراض للقوة يؤدي الى استعراض آخر ، انتهاكا لسيادة وصلامة الدول واستقلالها السياسي ، مما يخلق مناخا من عدم الاستقرار وعدم الامن خصوصا فيما بين البلدان النامية . إن أعمال العدوان التي لم يسبق لها مثيل ، والتي تتعارض تماما مع معايير القانون الدولي ، ترتكب بذرائع مختلفة ضد سيادة الدول الاعضاء في المنظمة .

ولا يمكن إلا أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن رفضنا لتصاعد الإرهاب الدولي بجميع اشكاله ، بما فيها الارهاب الذي تمارسه الدولة والذي يؤدي الى وقوع ضحايا أبرياء ، ويؤثر على العلاقات الدولية برمتها . وتستحق أسباب هذه الظاهرة انتباهنا أكبر من جانب كل الدول الاعضاء ، لان اللجوء الى الارهاب هو في كثير من الحالات نتيجة للظلم والفقر والتفاوت التي تسود عالمنا اليوم . ومن الضروري اتخاذ اجراءات للقضاء على هذه الآفة باتخاذ تدابير ومبادرات تأخذ بعين الاعتبار ضرورة إزالة اسبابها الكاملة .

ومن ناحية أخرى ، لا يمكن أن نسمح باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد البلدان ذات السيادة ، ولاسيما الصغيرة ، فإن استخدام القوة في العلاقات الدولية يسهم في ضعف الأمم المتحدة وعدم احترامها . إن وجود عالم يسود فيه قانون الاقوى يتعارض مع مفهوم العالم المتحضر الذي يتمتع بالمثل الانسانية .

تعقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت تلغت فيه الاحداث في الجزء الجنوبي من افريقيا الاهتمام مرة اخرى الى المقاومة التي تبذلها قوى الفصل العنصري والتمييز العنصري والطفيان الاستعماري ضد الذين يعملون من أجل التغيير في ذلك الجزء من القارة . وتتزايد احتمالات اندلاع العنف ، الذي تترتب عليه آثار لا يمكن التنبؤ بها على القارة بأسرها والعالم أجمع .

ويتم فضح الفصل العنصري مرة أخرى أمام المجتمع الدولي باعتباره نظاما بغيضا من أنظمة القمع قد أدين عالميا وتاريخيا خصوصا في عالم مثل الذي نعيش فيه ،

يناضل من أجل مثل السلام ، والمساواة والعدالة الاجتماعية والتقدم ، وخصوصا في قارة متكسب كثيرا من التعايش السلمي والتعاون البناء فيما بين الدول والشعوب . وبسبب تعقد المصالح ، تستحق الأحداث الجارية في تلك المنطقة الاستراتيجية الاهتمام الكامل من جانب المجتمع الدولي بأسره ، لأنه ليست هناك مهمة أكثر إلحاحا من أن يحول الجميع جهودهم وتفانيهم صوب تجنب المنطقة مواجهة دموية .

كما تبين الأعمال العدوانية التي ترتكب ضد البلدان المجاورة والمعونة الكبيرة التي تقدم لوحدات عميلة من العصابات المسلحة التي تعمل على زعزعة استقرار الحكومات الشرعية للبلدان ذات السيادة ، وكذلك التحدي المستمر لمعايير ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات فيما بين الدول ، كل هذه تبين عجز نظام بريتوريا الحالي عن اتباع طريق الواقعية السياسية وقبول فكرة الازالة الكاملة للفصل العنصري باعتبار ذلك الطريق الوحيد للدفاع عن المصالح الحقيقية لمجتمع جنوب افريقيا بأسره .

إن الأعمال العدوانية العسكرية ، ولاسيما تلك التي تهدف الى تبيد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، والتي ترتكب ضد بلدان خط المواجهة ، وخاصة ضد جمهورية انغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية ، لا تستهدف فقط زعزعة استقرار هذه البلدان ذات السيادة ولكنها ترمي ايضا الى خنق اقتصاد المنطقة برمتها .

ونود أن نعرب هنا عن قلقنا العميق إزاء زيادة التهديدات العسكرية على طول الحدود الجنوبية لانغولا ، وهي التهديدات المتمثلة في حشد قوات جنوب افريقيا في تلك المنطقة وفي أعقاب تقديم معونة خارجية كبيرة الى عصابات يونيتا المسلحة في شكل أملحة متطورة .

وما فتئنا نشهد أيضا تصعيدا للحرب غير المعلنة التي تشن على موزامبيق ، مما يؤدي ، بالإضافة الى الكوارث الطبيعية ، الى زيادة المشاكل التي تواجه تلك الدولة الشقيقة .

وإننا نعتبر أن المجتمع الدولي بأسره يتحتم عليه أن يساعد جمهورية أنغولا

الشعبية وجمهورية موزامبيق في نضالهما من أجل مقاومة العدوان والمحاولات التي تتعرضان لها والتي ترمي الى زعزعة استقرارهما .

وإن الحالة الحرجة القائمة في جنوب افريقيا ما انفكت حقا موضع اهتمام كل البلدان الاعضاء في المنظمة . ومن واجب المجتمع الدولي الذي يواجه كارثة وشيكة سوف يكون لها آثار لا يمكن التنبؤ بها على السلم والامن الدوليين ، ومن واجب الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بمفحة خاصة ، في القيام بمسؤولياتها الجماعية ، في ضوء توصيات المؤتمر الدولي الثاني المعني بغرض الجزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي انعقد مؤخرا في باريس ، اتخاذ التدابير اللازمة لتفادي انتشار الدمار ، والمعاناة والاضطرابات والموت والفقر في الجنوب الافريقي ولضمان فرص ايجاد حل تفاوضي للصراع .

وينبغي ان تكون الخطوة الاولى صوب هذا الحل التفاوضي اطلاق سراح نلسون مانديلا والسجناء السياسيين الاخرين ، واعتراف من يتولون السلطة بالمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والقوى الديمقراطية المناضلة الاخرى وبدء مفاوضات جادة بين الاطراف المعنية بشأن مستقبل جنوب افريقيا .

وهذه الدورة للجمعية العامة يمكن ان تكون ذات أهمية كبيرة وأهمية تاريخية اذا أدت مداولاتها الى اتخاذ تدابير تحمل نظام جنوب افريقيا على التفاوض . وفي هذا السياق ، وبمقتضى القرارات والمقررات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر القمة الاخير لبلدان حركة عدم الانحياز ، ينبغي ان تبذل الجهود من أجل التخفيف من شدة التكييفات والتضحيات التي تتحملها بعض البلدان بالاكراه أو نتيجة لتطبيق الجزاءات الموصى بها ، ولاسيما البلدان التي تتعرض اراضيها ومكانها للعدوان المسلح والانتقام الاقتصادي من جانب نظام جنوب افريقيا .

وفي هذا السياق ، نشعر بالاعتباط بالاقتراح الاخير الذي قدمته بلدان حركة عدم الانحياز بانشاء صندوق للمساعدة في مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري ، والهدف الرئيسي لهذا الصندوق هو إبداء التضامن مع دول خط المواجهة وحركات التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا .

وتتطلب الحالة في ناميبيا انتباهنا الكامل ، لاننا نشهد في السياق الدولي الحالي محاولة التقليل من أهمية المسألة الناميبية وابعادها عن المسرح الدولي ، كما لو كان حل تلك المشكلة يعتمد على حل الصراع القائم في الجنوب الافريقي . ونأمل الا تؤدي الدورة الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة بشأن ناميبيا فقط الى بعث حياة جديدة في الاسلوب الذي تعالج به تلك المشكلة ، ولكن ايضا الى ان تبين ان التطبيق المارم لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يشكل اسهاما كبيرا في التوصل الى حل عاجل وشامل في المنطقة .

وفيما يتعلق بالمحراء الغربية ، فان المفاوضات التي جرت مؤخرا في نيويورك بين الاطراف المعنية ، تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة ، قد بعثت فينا التفاؤل والامل فيما يتعلق بإمكانية ايجاد تسوية تفاوضية للصراع . وإنما مقتنعون بان استمرار هذه الاتصالات والمفاوضات هو السبيل الوحيد لحل الصراع في النهاية . ولهذا السبب ما فتئنا نشجع ، بقدر الامكان ، اطراف الصراع على السعي من أجل الوفاق مسن خلال الحوار واحترام الحقوق المقدمة للشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، طبقا للقرارات ذات الصلة التي اصدرتها المحافل الدولية فيما يتعلق بالمشكلة .

وفيما يتعلق بتشاد ، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لاجمال ومبادرات منظومة الوحدة الافريقية من أجل تحقيق الوفاق الوطني ، ولا نزال نأمل بان يتم الوفاء بالحاجة الملحة الى السلم للشعب الشهيد في ذلك البلد . ولهذا السبب ، نشجع كل مبادرة في الإطار الافريقي من أجل اقامة سلم دائم على اساس احترام استقلال البلد ولامته الاقليمية ، دون أي تدخل خارجي .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ، فان تردّي الحالة المستمر وكذلك التعقيدات التي تصاحبه تقتضي اهتماما خاصا من جانب منظمتنا بغية ايجاد حلول مناسبة للصراع . وإن الدعم المتزايد المقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، إنما يشكل خطوة هامة صوب ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف لذلك الشعب .

وبأمل ايجاد حل عادل وشامل لقضية الشرق الاوسط التي تزداد حدتها وضوحا ، لا يسمنا إلا أن نعرب عن تأييدنا للحاجة الملحة الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط وذلك باشتراك جميع الاطراف المهمة في الصراع العربي الاسرائيلي بموجب إعلان جنيف والقرار ٥٨/٢٨ جيم بتاريخ ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ الصادر عن الجمعية العامة .

ونحن نأسف أسفا بالغا ازاء الازمة الناشبة في لبنان والخسائر الفادحة فسي الارواح البشرية من جراء هذه الازمة . ونحن نحيي تحية قلبية جنود السلم الذين راحوا ضحية الواجب النبيل المتمثل في الحفاظ على السلم في خدمة الامم المتحدة . وإن تضحياتهم لن تذهب هباء . وإن اسهامهم في السلم لن ينسى على الاطلاق .

وفي منطقة الخليج فان الحرب الدائرة بين الشعبين الشقيقين في ايسران والعراق ما زالت تؤدي الى معاناة تعجز عن الوصف . ومرة أخرى نتوجه بنداء عاجل الى الطرفين المتحاربين بوضع حد لهذا الصراع بين الاشقاء الذي ما فتئ يؤدي الى خسائر بشرية وأضرار مادية لا تعوض .

وما زال الموقف في امريكا الوسطى يتردى ويسبب قلق المجتمع الدولي البالغ ، وأشير بوجه خاص الى مسألة نيكاراغوا ، البلد الذي ، وفقا لمبادئ حسن الجوار بين الدول ، ينبغي أن ينعم بالسلم وبحقه الثابت الاكيد في أن يختار بصورة حرة نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمالغ شعبه دون أي شكل من أشكال التدخل أو التخريب أو التهديد من الخارج . وإن جمهورية الرأس الاخضر تؤيد وتشجع جهود مجموعة كوندادورا ومجموعة الدعم وذلك من أجل إحلال السلم والاستقرار في ذلك الجزء من العالم .

وفي جنوب شرق آسيا ينبغي بذل الجهود من أجل إزالة بؤر التوتر والحفاظ على مبادئ احترام السيادة والامتقلال والسلامة الاقليمية لدول تلك المنطقة بما في ذلك كمبوتشيا .

وفيما يتعلق بالموقف القائم في كوريا ، نحن مقتنعون بأن الحوار والتعاون

بين الاطراف المهتمة بالامر يشكلان شرطين ضروريين لا غنى عنهما من أجل إعادة التوحيد السلمي للشعب الكوري .

وإن مبادرات الامين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل الى حل للصراع في أفغانستان ينبغي أن تشجع وأن تنتهج من أجل إيجاد حل سياسي للصراع يحترم استقلال أفغانستان وسيادتها وملامتها الاقليمية وحق شعب افغانستان في أن يقرر مصيره دون أي تدخل أجنبي .

إن شعب تيمور الشرقية ، ضحية أعمال الإبادة التي تشنها ضده القوات الاجنبية التي تحتل أراضيه بصورة غير شرعية ، يخوض منذ عشر سنوات كفاح المقاومة ، وذلك بهدف نبيل هو استعادة حقه المشروع غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وإن أماني شعب الموبير ، الذي بذلت محاولة لاسكاته ، تستحق اهتماما أكبر من جانب المنظمة من أجل إيجاد حل عادل للمسألة وبذلك تحافظ على مصداقيتها .

ونود أن نتقدم ببناء الى المجتمع الدولي ، وبخاصة الى البرتغال ، الدولة القائمة بإدارة ذلك الاقليم ، وكذلك الى الامين العام ، بمواصلة الجهود في ضوء حقيقة أن أبسط قواعد العدالة تحتم علينا أن نعبئ جميع الموارد الممكنة من أجل تهيئة الظروف الضرورية لكي يمارس شعب الموبير حقوقه الاساسية بحرية .

إن المبادرات من أجل تحقيق نزع السلاح تكتسي أهمية كبرى في الحالة الراهنة . إنها لا تسهم فحسب في تخفيف حدة التوتر الدولي خاصة بين الدولتين العظيمين بل يمكنها في نفس الوقت أن تمهد السبيل المؤدي الى التعاون وتنمية البلدان المتخلفة وذلك باستخدام الموارد الهائلة الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية المخصصة حتى الآن لصناعة الحرب . وفيما يتعلق بالبلدان النامية بصورة عامة وافريقيا بصورة خاصة فإن السلم ونزع السلاح لا يشكلان مجرد مسألة بقاء فحسب بل تتوقف عليهما تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

هناك ما يؤكد الوجود العسكري للدول الاجنبية في منطقة المحيط الهندي على الرغم من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة القرار ٢٨٢٢ (د - ٢٥) الذي

صدر في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ والذي أعلن منطقة المحيط الهندي منطقة سلم . ونحن نعتقد ، هاننا شأن متكلمين آخرين ، أنه من الضروري اتخاذ الخطوات اللازمة لنزع الطابع العسكري عن ذلك الجزء من العالم وجعله منطقة لا نووية حتى يصبح منطقة سلم وتعاون .

وفي الوقت الذي نرى فيه اتجاهها ملحوظا صوب الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية ، نعتقد أن الخبرة المكتسبة في المحيط الهندي تعد شهادة بليغة على الحاجة الى تجنب تكرار مثل هذه الحالات في المستقبل .

وهنا نود أن نشير على وجه التحديد الى منطقة جنوب الاطلسي ، وهي منطقة لها هويتها الخاصة ، وتشتمل البلدان الافريقية وبلدان امريكا اللاتينية التي تتكون منها مسؤوليات خاصة ولها مصالح خاصة لابد من الحفاظ عليها . ونرى انه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة من أجل الحفاظ على هذه المنطقة بوصفها منطقة سلم وتعاون ، بمنأى عن الصراعات الدولية وبذلك يمكن أن نقدم إسهاما قيما في النهوض بالسلم العالمي . ان الفقر والمجاعة وسوء التغذية والمرض كلها تهدد شعوب البلدان النامية ، وتشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وفي الوقت الذي نجد فيه أن هذه الحالة تعود الى عوامل داخلية سلبية فانها تعود اساسا الى الظلم والخلل المتزايد بين الناشئين عن الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة .

والى جانب الاثار السلبية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدولية على البلدان النامية ، هناك أوجه التباين في التدفقات المالية . لقد بلغت التحويلات المالية السائلة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو مستويات تشير القلق - ٢١ بليوناً من الدولارات في ١٩٨٥ وفقاً لإحصائيات الامم المتحدة - بينما نجد أن التدفقات المالية في الاتجاه المعاكس ، بما في ذلك معونة التنمية ، أخذت في الانخفاض بالاسعار المطلقة والحقيقية .

لقد أدى انخفاض معونة التنمية الى زيادة الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية . وطيلة سنوات عديدة الآن نجد أن التدفقات الرأسمالية بشروط مناسبة ما

فتتنت تتقلص ، ولم يتحقق الهدف الذي حدد في امتراتيكية التنمية الدولية للمقعد الثالث وهو ٠,٧ في المائة من اجمالي الدخل الوطني .

إن حل المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية أمر مكمل لحل مشاكل البلدان المتقدمة النمو . لذلك فانه من المصلحة العامة تعزيز التعاون من أجل التنمية وإيجاد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلا . وفي هذه العملية يمكن للتعاون بين الجنوب - الجنوب ان يظلع بدور هام وأن يسهم في الاعتماد الذاتي الجماعي للبلدان النامية .

إن افريقيا التي تضم أكبر عدد من أقل البلدان تقدما هي القارة الأكثر تضررا من جراء الأزمة الاقتصادية الحالية . وقد أدى الى تفاقم هذه الحالة الآثار الوخيمة المترتبة على الجفاف المستوطن وزحف الصحراء التدريجي . ومن أجل التمدد لهذه الصعوبات الهائلة قامت البلدان الافريقية المتضررة بتمبئة مواردها ، وسيتمند نجاح جهودها بمففة أساسية على حجم التعاون الدولي وسرعة توفره وخاصة تعاون البلدان المتقدمة النمو .

تقع الرأس الأخضر في منطقة من أكثر مناطق العالم جفافا وقسوة - ألا وهي منطقة الساحل - وبوصفها من بين مجموعة أقل البلدان نموا تخوض كفاحا شاقا من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . ومتواصل شن الكفاح الذي بدأته منذ ١١ سنة ، عندما حصلنا على استقلالنا . ويرمي هذا الكفاح الى استعادة التوازن في النظام البيئي من أجل مكافحة آثار التصحر والجفاف وإقامة ركائز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتسقة لبلدنا . وتؤكد التجربة انه اذا كان الكفاح من أجل التنمية يتطلب المشاركة الشعبية والجهد الوطني فإنه يعتمد على التضامن الدولي بومفه من المقومات التي لا غنى عنها . وتقدر حكومة الرأس الأخضر المساعدة التي تتلقاها من شركائها في التنمية . وقد أمكن تحقيق أقصى فائدة من هذه المساعدة الأمر الذي أسهم إسهاما كبيرا في حل مشاكلنا الاقتصادية .

إن المشاكل التي تواجه البشرية متعددة ومتنوعة . إن الأزمات والمصائب الطبيعية تستشري والمراعات لا تزال مستمرة وتنتشر عاما بعد عام . تلك هي النتيجة

التي توصل إليها رجال السياسة والرؤساء من جميع بقاع العالم الذين تكلموا من على هذه المنصة . ومن أجل أن نحدد بدقة أكبر الحل الأفضل للمشاكل المتنوعة التي تواجهنا ، طرحت أفكار جديدة وقدمت مقترحات . ومع ذلك فإنه لا نلاحظ أية نتائج ملموسة . إن الأفكار والمقترحات وحدها ليست كافية لحل المشاكل المتعلقة بالتنمية والسلم والعدالة الاجتماعية والتقدم والكرامة الإنسانية . إذ من الضروري أن تتوفر الإرادة السياسية ورؤيا المستقبل وروح التضامن بين الشعوب وتدابير حاسمة صوب التعاون الدولي من أجل التنمية .

وإذ نقرب من بداية قرن جديد ، يحدونا الأمل الكبير في أن تتخذ قرارات جريئة من أجل تحقيق هذه الأهداف . ونحن واثقون بأن الرشد والتضامن الإنساني سوف يسودان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى المتكلم الاخير بعد ظهر هذا اليوم . ادعو الان الممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد الى الإدلاء ببياناتهم .

وهل لي ان اذكر الاعضاء انه ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، فإن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ويجب ان يدلي بها الممثلون من مقاعدنا .

السيد فوتشوانغ ديم (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فسي وقت مبكر من بعد ظهر هذا اليوم طلبت ممارسة حقي في الرد على ممثل ماليزيا . إلا أنني تلقيت توا من وزير بلدي ، رئيس وفد فيت نام ، تعليمات بعدم الرد . وإن رئيس وفد فيت نام سيبين موقفه في بيان سيلقى في هذه الجمعية فسي ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . ولذلك ، لم يعد لدي ما أود قوله .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن اتفاق سيلا الذي وقع بين حكومتي باكستان والهند في عام ١٩٧٢ يوفر الاساس لحل كل القضايا المعلقة بين البلدين عن طريق المفاوضات الثنائية والوسائل السلمية . وبالتالي ، لا نستطيع ان نفهم مغزى الاشارة الى ما يسمى قضية جامو وكشمير من جانب وزير خارجية باكستان .

إن موقفنا معروف جيدا وليس بحاجة الى مزيد من التوضيح من جانب وفدي .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية ممارسة حقه في الرد على البيان الذي ألقاه رئيس وفد باكستان بعد ظهر هذا اليوم .

هناك عدة نقاط في ذلك البيان يرى وفد افغانستان أنه يتفق معها في الرأي . أولها ، ان شعب افغانستان بغضل تقاليده وخصيته التاريخية ما فتح يخنوض نضالا قوميا بطوليا لمقاومة أية قوة شريرة حاولت ان تفزو شعبنا أو تقهره .

والجزء الآخر من بيانه فيما يتعلق بالشجاعة التي لا تقهر وتصميم شعبنا الراسخ وتحديه للمحن صحيح تمام الصحة . ولكن هناك أمور أخرى في بيانه لا تتفق مع الحقائق .

لقد وقعت بالفعل انتهاكات لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في منطقتنا ، وكان لهذه الانتهاكات تأثير على افغانستان . إلا أن هذه الانتهاكات السافرة بطبيعتها لم تات نتيجة وجود وحدة محدودة من القوات السوفياتية في افغانستان . والحقيقة هي أن هذه الانتهاكات حدثت نتيجة استمرار التدخل العسكري ضد شعبنا وبلدنا وشورتنا وحكومتنا من أراض خارج حدودنا ومن جانب القوى التي تتحدث بصوت عال الآن حول وجود القوات في بلدي .

لقد زعم أن حوالي مليون افغاني قد فقدوا حياتهم . بكل تأكيد ، ضحى بعض أفراد شعبنا بأرواحهم بكل شجاعة دفاعا عن وطنهم ضد المخططات الشريرة التي تحيكها بعض الدوائر ولكن ذلك لم يكن نتيجة وجود وحدات محدودة العدد في بلدنا .

وإن الحقائق التي أشرت إليها فيما يتعلق باستمرار الحرب غير المعلنة التي يشنها على افغانستان الامبرياليون ومريدو الهيمنة والقوى الرجعية الأخرى ، هي التي أشرت على حياتنا وأسفرت عن فقدان عدد كبير من أبناء شعبنا وألحقت خسائر فادحة باقتصادنا بلغت قيمتها أكثر من ٤٠ بليوناً من وحدات النقد الافغاني ، أي ما يعادل ثلاثة أرباع الاستثمارات الانمائية في افغانستان قبل ٣٠ عاماً من قيام الثورة . وهذه هي حقائق مؤسفة يجب أن نوضحها للمجتمع الدولي .

كما زعم أن ٥ ملايين أو ثلث سكان البلد قد اضطر إلى اللجوء إلى باكستان وايران . وهذا بيان زائف . فإن التحقيقات التي قامت بها هيئات نزيهة بما فيها بعض هيئات الأمم المتحدة دلت على أن عدد اللاجئين قد بالغ فيه الذين يستفيدون من ذلك مبالغة كبيرة جداً . ولقد كانت هناك احصائيات مضاعفة لعدد اللاجئين الذين يعيشون خارج حدودنا ، وكانت هناك احصائيات للسكان المحليين باعتبارهم لاجئين لكي يتمكنوا من الاستفادة من المعونة المقدمة لهم بوصفهم لاجئين . كما كان هناك تزييف في تلك

الاحصائيات من أجل الحصول على مزيد من المساعدة ، ليس لمصلحة ما يسمى اللاجئين ، وإنما لنيل تلك المساعدة لمصلحة حكومة باكستان .

وهناك عوامل أخرى أصفرت عن المبالغت الهائلة في إعداد اللاجئين . ومن أهم العوامل الجديرة بالذكر هو أنهم كانوا يحصون عدد البدو الذين يهاجرون موسمياً من افغانستان الى باكستان خلال فصل الشتاء ويعودون الى افغانستان أثناء الصيف . وقد تساعد هذه التوضيحات في تحديد العدد الفعلي لالبناء افغانستان الذين تركوا بلدهم الى مواقع أخرى .

ولقد زعم أن باكستان تقدم مساعدة انسانية اسلامية تنفيذا لواجباتها الاسلامية الانسانية . وإن طبيعة المساعدة التي تقدم للذين يلجأون الى باكستان بعيدة كل البعد عن الطبيعة الانسانية أو الاسلامية . ولهذا السبب ، فإن هذا التأكيد زائف . إن السبب الرئيسي للمشكلة الكائنة في الحالة السائدة في افغانستان والسبب الذي يؤثر على المنطقة برمتها بما في ذلك بلدي ، يكمن في تدخل بعض الدوائر في بلدي . وإن وجود أكثر من ١٣٠ معسكر تدريب للعناصر المناهضة للثورة ، وتدفق كميات هائلة من الأسلحة لتلك العناصر وتقديم كل أنواع المساعدة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية وغيرها من المساعدات بما في ذلك التدريب هي الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء الحالة الراهنة المؤسفة .

وزعم أن باكستان تعمل بإخلاص وبشكل بناء من أجل إيجاد حل سياسي . ولا نود أن نتحدى ذلك التأكيد في هذه المرحلة لاننا حققنا تقدماً كبيراً في عملية المفاوضات . وما نريده هو تأكيد ذلك من خلال الأفعال والتصرفات في محادثات الجوار . إن حقيقة انشغال الجمعية العامة بما يسمى قضية افغانستان تحملنا على الاعتقاد بأن درجة الصدق يمكن أن تكون موضع تساؤل . وإن المناقشات العقيمة في الجمعية العامة لا يمكن أن تساعد في إجراء مفاوضات جادة . والذين يدعون الجدية والصدق في مساعيهم من أجل المفاوضات عليهم أن يتخلوا فوراً عن إساة استعمال الجمعية العامة وعن شن حملة دعائية ضد شريكهم في المفاوضات .

كانت هذه بعض النقاط التي رغبت في الاشارة اليها . وهناك الكثير من النقاط الاخرى التي يمكن التعرض اليها .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠